بناء الدولة الحديثة في العراق بعد عام 2003:

المعوقات والمقومات

أ.م.د. أحمد عدنان الميالي

كلية العلوم السياسية جامعة بغداد

Email: ahmed.adnan@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i50.482

ملخص :

نبحث في اطار فكري سياسي ونظري موضوع بناء الدولة الحديثة في العراق بعد العام 2033 مع تشخيص معوقات وتحديات البناء وتحديد المشاكل الماثلة امام النظام السياسي واستعراضها ثم طرح الحلول ومسارات البناء ومقوماتها، مع مطابقة حيثيات هذه المعوقات والمقومات مع الاسس الفكرية والنظرية المطلوبة في بناء الدولة الحديثة وتكييفها في الحالة العراقية، واخيرا نطرح نتائج وتوصيات عملية استخلصت من تحليل ومتابعة الواقع السياسي والمحال العام العراقي بعد عام 2003.

الكلمات المفتاحية: الدولة – الحديثة – العراق – بناء- معوقات – مقومات .

Building the modern state in Iraq after 2003: Obstacles and Components

Asst. Prof. Dr. Ahmed Adnan Aziz

ABSTRACT:

Within a political and theoretical framework, we investigate the topic of building the modern state in Iraq after 2003, diagnosing the obstacles and challenges to construction, identifying the prevailing problems facing the political system, and reviewing them. Then, we propose solutions and paths for construction and its components, aligning the circumstances of these obstacles and components with the required intellectual and theoretical foundations for building the modern state and adapting them to the Iraqi situation. Finally, we present practical results and recommendations derived from the analysis and monitoring of the Iraqi political and public sphere after 2003.

KEYWORDS: The modern state, Iraq, building, obstacles, components.

المقدمة:

تُعد الدولة الوحدة الرئيسة في تحليل السياسة الدولية، ومازالت مسيطرة على أدبيات العلوم السياسية، على الرغم من التطورات الحاصلة في النظام الدولي، وظهور الفاعلين من غير الدول، وتشابك العلاقات بين الدول، ووحدات المجتمع الدولي، لكن تبقى الدولة أكثر عمقًا وتداخلًا -هيكليًا بشكل وظيفي- من باقي الوحدات.

وتُعد وظائف الدولة، والقدرة على أدائها، على اختلاف المدارس الفكرية التي حددت تلك الوظائف والأدوار، الأثر البالغ على الأفراد والمجتمعات أفقيًا ورأسيًا، إذ امتد هذا الأثر خارج اقليم الدولة، ولكن إذا لم تقم الدولة بوظائفها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فستفقد فاعليتها، وقوتها الداخلية والخارجية، وستنحدر صوب مفهوم الدولة الفاشلة، التي تعيش في أزمات سياسية مستمرة، وتصبح الدولة غير قادرة على ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسية، وتتعرض شرعية الدولة للاهتزاز، وتنحدر صوب تغييب تطبيق القانون، وممارسة الأنشطة السياسية والاقتصادية غير المشروعة، وتتعدد الأطراف الماسكة للقرار والسلاح، وتنتشر انتهاكات حقوق الإنسان، وتصبح الدولة الفاشلة،

مصدر تهديد حقيقي للأمن الإنساني، وعبئًا على المجتمع الدولي، وساحة وملعبًا للقوى الدولية والاقليمية المستقرة، فتديرها على وفق الصراعات الخاصة بها، أي أنَّ هناك منظومات فكرية سياسية، تخرج المنظومة الدولية من مركزيتها لتكون هامشية الوجود.

وقدر تعلق الأمر بالحالة العراقية، فقد مرّ العراق بموروث استبدادي طويل، مما أدى إلى التراكم الفكري والسياسي أثر اخفاقات إعادة بناء الدولة الحديثة، بعد انتهاء الحكم الاستبدادي في العام 2003 ولغاية الآن، إذ لم تعمل القوى والقيادات السياسية الحاكمة على تقوية المؤسسات، ولم تكن المؤسسات الجديدة فاعلة، أو قادرة على الاستجابة لمطالب المجتمع، ولم تتمتع بالقدرة والاكتفاء الذاتي، ومن ثمَّ لم تتجلَ قدرة الدولة في وضع السياسات والبنى الفكرية والاجتماعية اللازمة لعملية البناء، كذلك كان هنالك نقص في سنِّ التشريعات والقوانين والأنظمة ووضعها موضع التنفيذ.

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على أنَّ العراق الآن يمرُّ بمرحلة تآكل قدرة الدولة على الحكم بفعالية وكفاءة نتيجة تحديات واقعية عديدة، بالإمكان مجابهتها، وتخطي مرحلة الضعف، وكبوة الفشل، إلى مرحلة بناء دولة فاعلة داخليًا وخارجيًا.

ولإثبات فرضية البحث سنستخدم المنهجين الوظيفي والتحليلي، فضلًا عن استعارة محدودة للمنهج المقارن والمدخل التاريخي. وفي ضوء ذلك، سنحاول في هذا البحث معالجة ثلاثة مطالب رئيسة: الأول ماهية عملية بناء الدولة ومجالاتها، والثاني: معوقات بناء الدولة الحديثة في العراق؛ والثالث: مقومات بناء الدولة الحديثة في العراق.

المطلب الأول: ماهية عملية بناء الدولة و ابعادها:

أولًا : معنى ودلالة بناء الدولة

قبل الخوض في مفهوم بناء الدولة، علينا أن نحدد مرتكزات عملية بناء الدولة، التي تقوم على استراتيجيات عدة:

أولاً: أنَّ الأمن والرفاهية على المستوى المحلي والعالمي يعتمد بشكل حاسم على أداء الدول، بوصفها من أهم الوحدات المكونة للنظام الدولي، فقوة النظام السياسي يتمّ الحكم عليه في ضوء قوة الدولة، أو ضعفها وهشاشتها.

ثانياً: إنَّ القانون الدولي والوطني يعتمدان على الدولة لايجاد الحقوق والواجبات، ويعدانها المنبع الأساس لتلك الحقوق والواجبات.

ثالثاً: إنَّ قياس فعالية الدولة من ناحية أداء واجباتها الأمنية والاقتصادية والسياسية، ترتبط بمدى وجود ولاء شعبي، فضلًا عن الداعم من مواطنيها.

رابعا: إنَّ السوق الاقتصادي، والمجتمع المدني، النابضين بالحياة، يعتمدان على قدرة الدولة على خلق بيئات تمكينية لها.

خامسا: لايمكن التخلص من الفقر أو خفضه من دون تعبئة المجتمع وتكاتفه مع الدولة، لتحقيق عملية بناء الدولة الفاعلة واحداثها[1].

عُرفت عملية بناء الدولة من الناحية النظرية والواقعية بتعريفات عدة، فهنالك من قال بأنَّها بيان مدى قدرة النظام السياسي على جعل المؤسسات تمارس أنشطتها ووظائفها المختلفة، سواء على مستوى الاقتصاد أم الثقافة أم الخدمات (البنى التحتية)، فضلًا عن القدرة على وضع السياسات وتنفيذها، وتوزيع الثروة بشكل عادل وشفاف[2]، وفي رأي آخر عُرفت عملية بناء الدولة بأنَّها بذل الجهود لتأسيس أو إعادة تأسيس حكومة فعالة أصيلة في دولة أو إقليم لا يوجد فيه مثل هذا الكيان، أو أنه يتسم بالضعف الشديد[3]. وهناك من يُعرفها أيضًا بأنّها عملية تقوية القوة النسبية للدولة حيال المجتمع، والفاعلين الآخرين سواء أكانوا دولة أم غيرها، كذلك تعني خلق وتوسيع الهياكل التي من

(1) احمد سيد حسين دور القيادة السياسية في اعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين) (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٥) ، ص ١٠١-١٠٢.

(2) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة : مجاب الامام، (الرياض، دار العبيكان ، ٢٠٠٧)، ص ١١.

(3) ريتشارد كابلان: السلطة الدولية وبناء الدولة: حالة البوسنة والهرسك ، مجلة الحوكمة العالمية، ايلزبيري المملكة المتحدة ، (المجلد ١٠ ، العدد، ١ ، ٢٠٠٤)، ص: ٤

شأنها تنظيم حياة المجتمع سياسيًا واقتصاديًا، أي عملية نمو الحكومة إزاء المجتمع، مما يؤدي إلى تطوير قوة الدولة ومؤسساتها، وشرعيتها السياسية، وتحسين قدرتها على الأداء[4].

(4) احمد سيد حسين مصدر سبق ذكره ، ص 103-104.

مما سبق عرضه، نستنتج أنَّ عملية بناء الدولة تشمل عملية إعادة بناء المجتمعات الخارجة من الصراعات والنزاعات أي خروجها منهارة، ومن ثمَّ يكون البناء عملية تحويل (من-إلى) (ضعف- قوة)، وأيضًا هي عملية تقوية مؤسسات الدولة القائمة، ومن ثمَّ القيام بوظائفها، لتخرج من الضعف والهشاشة، لتكون عملية التحوّل من الركود إلى الفاعلية بشكل تنموي متواصل، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى عملية انعاش المؤسسة الحكومية، ومن ثمَّ انعكاسها على المجتمع، ليتم تأسيس القاعدة الرئيسة القادرة على النهوض من تلك المرحلة الانتكاسية.

عملية بناء الدولة تشمل عملية إعادة بناء المجتمعات الخارجة من الصراعات والنزاعات أي خروجها منهارة

ثانيًا: مجالات عملية بناء الدولة

تتظافر العوامل المختلفة لصناعة النجاح في عملية بناء الدولة، فالمنظومة الخاصة بالدولة تعتمد على قواعد رئيسة، تتسع هذه القواعد وتنفتح على مجالات عدة، تسهم في بناء عملية النهوض. وأهما المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، والمجال الأمني والعسكري، والمجال الثقافي، وهذا الأخير يُعد المجال الأساس الذي يقوّم المجالات الأخرى، فالبناء الثقافي هو من يجعل عملية تنفيذ الأهداف الخاصة بالدولة بصورة صحيحة.

ولتحديد مجال اشتغال كل مجال، لا بدَّ من اعطاء المهام والكينونة الوظيفية لكل منها.

١- **المجال السياسي**: يُعد المجال السياسي أهم المداخل التي في ضوئها تتم عملية بناء الدولة الفاعلة وتقويتها، وتُعد القضايا السياسية الحيّز الهام الذي يجب أن تعمل القيادات والقوى السياسية على عدم تجاهله في عملية بناء الدولة، أما مقومات وأسس النهوض بها يرتكز على بناء مؤسسات الدولة بطريقة تتكيف مع التطور السياسي العالمي، والأخذ بالنظريات السياسية العالمية التي لا تتعارض مع بنية المجتمع

والقوانين الثقافية فيه، أي عملية إعادة تصميمها بشكل يضمن عملية البناء بالصورة النموذجية[5].

إذًا أساس المجال السياسي في عملية البناء يتركز على المؤسساتية في الدولة، وتقويتها، وزيادة كفاءتها، ولهذا المجال جوانب متعددة منها:

أ. النظام السياسي: يعد النظام السياسي المستودع والممر الأساس لعملية بناء دولة فاعلة، فكلما كان هذا النظام مصمماً بشكل يعكس استيعابه للدولة ومؤسساتها ومواطنيها ككل، وليس معبرًا عن الخصوصيات الفردية والذاتية للجماعات والأفراد، كلما كانت عملية البناء محفزة وفاعلة، إذ تتأثر كل المجالات والأبعاد الأخرى المذكورة بطبيعة النظام السياسي، كالنمو الاقتصادي والاستجابة للمطالب والشفافية في الأداء.

ب. التنظيم الإداري: وهنا المقصود بالبيروقراطية الحكومية، ومايتعلق بها من إدارات ومؤسسات وقوانين ولوائح، فإذا كانت هذه البيروقراطية غير خاضعة للتخطيط والتنظيم الإداري، المتضمن كوادر فرعية متخصصة وكفاءات وخبرات، فإن مسألة بناء الدولة الفاعلة ستتعثر وتفشل، أي جهود اصلاحية في هذا السياق، والعكس صحيح تمامًا، فالجهاز البيروقراطي الفاعل والكفوء، يختصر العديد من أشواط البناء، ويختزل الوقت لصالح تلك العملية.

ج. شرعية الحكومة والمؤسسات: والمقصود هنا أن تحظى هذه الحكومة بالشرعية، بوصفها أساسًا ضروريًا لعملية بناء الدولة، والشرعية هنا تتمخض من الرضا والقبول الاجتماعي، بل من المهم أن تحظى على الاجماع في الرأي حول قضية البناء، إذ يمثل وجود معارضة وضغوط سياسية، وردات فعل عنيفة إشكالية حقيقية معيقة لتلك العملية وتتعارض معها[6].

د. العادات والأنساق الثقافية: لا يمكن أن تصبح الدولة بنيوية مؤسساتية، مالم تكون الأنساق والمعايير والقيم الثقافية السائدة، منسجمة مع توجهات بناء الدولة وتطويرها لا هدمها، إذ أنَّ للعادات والتقاليد والقيم الثقافية دور في تمكين المؤسسات وتوليد الأجواء الايجابية الداعمة لها[7].

(5) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره ص 68-69.

(6) المصدر السابق، ص 71.

(7) هاني خميس ، رأي المال الاجتماعي ، سلسلة مفاهيم ، القاهرة،(المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٨) ، ص ، ٢٧.

اذ تنجح عملية بناء الدولة واصلاح المؤسسات وفاعليتها، عندما يستطيع المجتمع توليد طلب محلي ملح على المؤسسات والقائمين عليها، لايجاد تطوير مؤسساتي، وهذا الطلب ناجم من تقاليد المواطنين والموظفين والقيادات التي تشكل الركن الأساس للجهاز البيروقراطي، وهذه التقاليد والأعراف تمنع المتصدي، بوصف المنصب الحكومي فرصة لاستغلال النفوذ، ونهب الثروات، وتحصنه من خطر الاضعاف، والوقوع في شرك المحاباة والتبعية.

هـ. القيادة السياسية: لا يمكن أن تبنى الدول من دون وجود قيادة سياسية ناهضة وواعية وفاعلة، فالقيادة تُعد مرتكزاً اساسيًا في بناء أو إعادة بناء الدولة، بل الأهم من بين العوامل والمرتكزات، ولا يمكن مغادرة مراحل الاخفاق، والتراجع والتحول إلى حالة الاستقرار والنجاح، مالم تكن هذه القيادة حاملة ومستوعبة ومؤمنة بالبناء والاصلاح والتغيير، خاصة في الدول الخارجة من الصراع، التي شهدت تحولات سياسية شاملة على مستوى النظام السياسي بكامله. فهنا تنبع أهمية القيادة في إعادة البناء، لمواجهة واقع انهيار وغياب المؤسسات، وتغيير البنى السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية.

فعلى عاتق هذه القيادة -التي يجب أن تتمتع بخصائص بنائية وظيفية- مسؤولية تحديد أولويات البيئة الاجتماعية (المجتمع) ومعرفة اهتماماتها، وكيفية استثمار وتوظيف موارد وعوائد الدولة بشكل ايجابي، كذلك أنها تحدد الشكل الأنسب لنظام الحكم وأسلوبه في المجتمع الذي تقوده، وأهم المعوقات التي يجب أن تتلافاها القيادة في مجتمعات مابعد الصراع لضمان إعادة البناء: هو فهم القيم والايدولوجيات والممارسات الوجدانية للشعب الذي تحكمه، وليس استغلالها، ولهذا يجب أن يكون هنالك تفاعل وتواصل بين القيادة والمجتمع بمختلف شرائحه، وأن يكون هنالك فهم متبادل للسياق العام، والمشاكل المختلفة، وكيفية مواجهتها، ليصب بالنهاية في مصلحة بناء الدولة، أو إعادة بناءها، إذ أنَّ نجاح هذه العملية البنائية في جوهرها ترتبط بوجود مثل هذا التفاعل المستمر بين توجهات القيادة وفهمها لأنماط الأيديولوجية السائدة في المجتمع، وليس العكس، بما يعمل على بلورة توجهات متقاربة حول القضايا الجوهرية اللازمة لعملية البناء، ويخدم اهتمامات الأفراد، ويترجم مصالحهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخصوصياتهم الثقافية، ومراعاة سلوكياتهم، التي ستعكس إلى حد ما على مستوى تجاوب أفراد ذلك المجتمع، إزاء قادتهم، الذين يمثلون العامل الأساس والمحفز لعملية البناء، وفقاً لهذا التفاعل والتجاوب.

ولذلك فإنَّ مستلزمات بناء الدولة ترتكز على بعدين: الأول يتعلق بالقيادة الحاكمة،

وسماتها الايجابية، وكيفية أداء وظائفها، والآخر يتعلق بالمجتمع الذي يجب أن لا يتجاوب ويخضع لتلك القيادة ويتسامح معها، مالم تكن فاعلة وكفوءة وقادرة على أداء وظائفها[8].

٢- المجال الاقتصادي: يُعد المجال الاقتصادي شريان العملية السياسية، إذ لا يمكن أن تبنى الدول مالم تتوفر بيئة اقتصادية معقلنة، تنسجم وعملية البناء، وتوفير هذه البيئة، مرتبط بوجود قيادة سياسية واعية في سدة الحكم، تفهم ماهو الاستثمار في البنى التحتية، والمشاريع الانتاجية، وعملية النمو المستدام، المبنية على أساس زيادة معدلات الانتاج، كذلك ترتبط عملية بناء الدولة اقتصاديًا بالاستقرار السياسي، المستند إلى الشرعية، لخلق اطار ملائم للاستثمار والتخطيط، وتنفيذ المشاريع الاقتصادية، لتحقيق عملية سليمة لاشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية، ومراعاة العدالة في توزيع أعباء وعوائد التنمية، التي تؤثر ايجابيًا في المجال السياسي.

مستلزمات بناء الدولة ترتكز على بعدين: الأول يتعلق بالقيادة الحاكمة، وسماتها الايجابية، وكيفية أداء وظائفها، والآخر يتعلق بالمجتمع الذي يجب أن لا يتجاوب ويخضع لتلك القيادة ويتسامح معها

كذلك فإن بناء الدولة بصورة نموذجية، يجب أن تعزز عوائدها، وتنمي مدخراتها، فبدون عوائد ومدخرات لا يمكن للدولة بناء نفسها، أو تحقيق متطلبات مواطنيها، وهنا يجب أن تتخذ الدولة خطوات تعزز الدعم المالي، وقدرتها على التحكم في العوائد والمدخرات والنفقات، وهذا يتطلب استغلالاً أمثل للعوائد والموارد، وتحديد دقيق لأولويات الانفاق.

كذلك يجب أن توفر الدولة فرص عمل، وتخلق العمالة الوطنية الفاعلة لتحقيق تنمية اقتصادية على المستويات كافة، الصناعية والزراعية والتقنية.

فضلًا عن ذلك لا بدَّ من توفير الخدمات التي تعمل من دون شك على زيادة شرعية الدولة، وتجعلها ذات انتاجية أعلى، إذ أن توفير الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والماء مهمة أساسية في تقوية وجود الدولة وارتباط المجتمع بها[9].

(8) احمد عدنان الميالي، العراق بحاجة الى قادة بناء لاقادة صراع، ورقة بحثية منشورة في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ٢٠٢٠/٨/١٠ على الرابط التالي http://mcsr.net/news592

(9) للاطلاع اكثر ينظر في هذا الشأن : برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية https://www.oecd.org/mena/(OECD)-

إذًا عملية الاستقرار الاقتصادي تسهم بشكل أساسي في رسم خطة بناء الدولة الفاعلة، وخلق مناخ التقدم والتنمية، ووجود بيئة يستطيع فيها الأفراد الاشتراك في العملية الاقتصادية، من دون تردد أو خوف على أوضاعهم وممتلكاتهم. فيما يخص الدول التي شهدت ضعف في أداء وظائفها، أو دخلت في حروب وصراعات، وغياب الأمن والاستقرار الاقتصادي، فستضطر بالاعتماد على المساعدات الخارجية التي ترهن إرادتها وسيادتها، لهذا عليها اتخاذ اجراءات قاسية لتفادي هذا السيناريو، عبر تحرير الاقتصاد والعملة، وخفض الدعم، والحد من النفقات والأجور، خاصة في ظل عدم وجود ايرادات انتاجية في تلك المرحلة، مع التأكيد على نظام المحاسبة، ومكافحة الفساد، والرقابة على الانفاق، ومتابعة خطوات تنفيذ برامج إعادة هيكلة الحكومة والبناء الاقتصادي من جديد، لضمان سير عملية إعادة البناء في المسار الصحيح[10].

عملية الاستقرار الاقتصادي تسهم بشكل أساسي في رسم خطة بناء الدولة الفاعلة، وخلق مناخ التقدم والتنمية، ووجود بيئة يستطيع فيها الأفراد الاشتراك في العملية الاقتصادية

(10) احمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤-١٥٥.

٣- المجال الاجتماعي: لا يمكن تفعيل بناء الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي بمعزل عن المجال الاجتماعي، إذ أنَّ بناء الدولة الفاعلة إقليميًا ودوليًا يجب أن يسبقها إتمام عملية البناء والاصلاح داخليًا، أي يجب أن يكون الداخل قويًا، لكي يكون المخرج النهائي متناسبًا مع ما تصبو إليه عملية بناء الدولة الفاعلة ككل.

هذا ما يعني ضرورة التركيز على محاور عدة، من أجل تحقيق فاعلية الدولة في المجال الاجتماعي وأهم هذه المحاور:

أ. التعليم: في ضوء بناء المؤسسات التعليمية، وتهيئة المستلزمات لنشر المعرفة والتكنلوجيا، وتوسيع المعارف، ومواكبة التطورات، يأتي بالضرورة انعكاس فاعلية التعليم ومخرجاته على الثقافة الاجتماعية، التي تُعد من الركائز الأساسية في بناء الدولة، فكلما كانت الوسائل التعليمية متقدمة، ومتحضرة، ومهنية، وعلمية، ومواكبة لعمليات بناء التعليم النموذجي، كلما صبت في صالح عملية بناء الفرد ومن ثمَّ صناعة المجتمع الواعي، مما يسهم في بناء الدولة مهنيًا ومعرفيًا بشكلٍ

فاعلٍ وقوي ومؤثرٍ. فلا بدَّ من اعمام فرص التعليم، والحرص على رصانته، وعدم اخضاعه للامزجة السياسية والشعبوية، وخلاف ذلك سيكون بناء الدولة ضعيفًا وهشًا، ويفتقد للخبرات اللازمة للبناء والتطوير.

ب. معالجة البطالة: شرعية النظام السياسي والدولة، تعتمد بالأساس على الرضا الاجتماعي، وهذا الأخير يتم بوجود سوق العمل، وانخفاض نسبة البطالة، ووجود الخدمات والبنى التحتية. فالعمل يُعد العامل الأساس لاستدامة التنمية، وتحقيق الشرعية، ولهذا على الدولة ضمان توفير فرص العمل، والعيش اليسير لمواطنيها، وضمان اشتراكهم في عملية الانتاج، وتجنب تحولهم إلى عاطلين، ويشكلون عبئًا على الموازنة العامة، أو وقوعهم في البطالة المقنعة، بما ينعكس سلبًا على الوضع العام، ليتجهوا إما إلى الاحتجاجات، أو الاضراب، أو إلى منافذ الجريمة والفساد، أو إلى التبعية والزبائنية، مما يؤثر على بناء قوة الدولة ومن ثمَّ اضعافها.

ج. معالجة الفقر وتفعيل الحماية الاجتماعية: وهذه الفقرة ترتبط بالفقرة أعلاه، لكن بعد أن تضمن الدولة فرص العمل، وتحريك سوق الوظائف، والقطاع الخاص، عليها أن تلتفت إلى العاجزين عن العمل، وتضمن مواجهة ارتفاع نسبة الفقر، نتيجة وجود المتضررين والعاجزين، سواء من الأطفال والشيوخ والأرامل، وغير ذلك من الشرائح التي يجب أن تشمل بخطط الضمان الاجتماعي، وتوفير المناخ الايجابي لها، والاستقرار النفسي، فالحماية الاجتماعية أيضًا تصب في مصلحة توفير الأمن، عن طريق بناء مجتمع اقتصادي نموذجي، يتم عبر تأهيل أفراده، ليكونوا منتجين، وليسوا عاطلين أو فقراء، إذا كانوا عاجزين، فيتم توفير ضمان لهم، أو فرص مشاركة اقتصادية تتناسب مع أوضاعهم وظروفهم.

د. الخدمات والبنى التحتية: يجب على الدولة ضمان تقديم الخدمات الصحية، والماء، والكهرباء، والخدمات الأخرى، عبر بناء مؤسسات تضمن ذلك، فضلًا عن توفير السكن المناسب للجميع.

هـ. تطوير المجتمع وتمكين أفراده: يعني ذلك أن الدولة يجب أن تخلق شعورًا لدى مواطنيها بالاستقلال الذاتي، والثقة بالنفس، والقدرة على التصرف الفردي والجماعي، لإحداث التغيير الاجتماعي في المجال السياسي والاقتصادي، فتمكين المجتمع ينمي ثقافة المسؤولية والمحاسبة، ويقوي الانتماء الاجتماعي للأفراد ضمن الدولة، ويشعرهم بالكرامة، والقدرة على تطور الذات، والمهارات، ومن ثمَّ زيادة اسهام المواطن إيجابًا وبرغبة ذاتية في عملية

بناء الدولة، وتنمية فاعليتها وتقويتها داخليًا وخارجيًا[11].

(11) هاني خميس ، رأي المال الاجتماعي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩ وما بعدها.

٤- المجال الثقافي: البُعد الثقافي -في أي دولة- هو الركيزة الأساسية في بنائها، والايقونة الكاشفة عن امكانية التحول السياسي وبناء الدولة، لذلك يُعد رفع المستوى الثقافي للمجتمع بابعاده المختلفة، مدخلًا لبناء الدولة الديمقراطية القوية والفاعلة، إذ تتكامل بشكل كلي مع ماورد من مجالات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، واجتماعية، خاصة إذا ما تمَّ التأكيد على جانب إرساء ثقافة الاسهام، والمشاركة، والتضامن، التي تدعم القيم والاتجاهات الاجتماعية الايجابية، لتحويل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم ومعاصر، وهذا يستلزم تجاوز المعوقات الثقافية، وأهمها الجهل العادات، والتقاليد الخاطئة، فضلًا عن كل ما يهدم هوية الدولة الثقافية.

ولهذا يجب على القيادة السياسية الحاكمة في الدولة التي تريد أن تكون مؤسساتها فاعلة أن تركز على الجانب الثقافي، ومواكبة العالم عبر وسائل تثقيف إرادي ولا إرادي للفرد، لينتقل العقل من مرحلة الأحادي في التوجه، إلى تقبل ومعايشة الحاضر والتفاعل بطريق لا تتنافى مع المبادئ الأساسية للنظام الاجتماعي، وهي تضمن الآتي:

أ- حماية التعددية الثقافية في المجتمع: أي الحفاظ على خصوصيات وقيم الجميع، واحترامها، وضمان ممارستها بما لا يتقاطع مع بناء الدولة الفاعلة، لذلك يجب الحرص على عدم استثمار الاختلافات والتنوعات الدينية، والطائفية، والقومية، والعرقية، لتحويلها إلى كيانات سياسية تمارس الصراع؛ لغرض الوصول إلى الدولة، والاستحواذ على مؤسساتها، وتجيير مكاسبها لصالح هذه الكيانات، لأن ذلك يؤدي حتمًا إلى حرمان طيف واسع من المواطنين من التمتع بالحقوق السياسية والثقافية. لذلك على الدولة والقيادة أن تمكن أفراد المجتمع عبر الحصول على حقوقهم الثقافية، وحرياتهم في التعبير عن معتقداتهم، من دون المساس بمعتقدات الآخرين، أي عملية التقبل للآخر، وهي تقع ضمن مفاهيم ثقافة الأنا والآخر، وطريقة التعاطي مع المخرجات الثقافية مع الآخر، بطريقة تكشف عن عمق الإنسانية، وحرية الفرد من دون الايذاء للآخرين.

ب- بناء هوية وطنية واحدة: يجب أن تضمن الدولة تطبيق واحترام سلوكيات المواطنة من قبل الجميع، لتذويب التنوعات والاختلافات الاجتماعية في بوتقة الوطن والدولة، بعيدًا عن التعصب والتمييز والحرمان والاقصاء لطرف على حساب أطراف أخرى. وهذا يكون عبر بناء وإحياء هوية واحدة للدولة، حاضنة للجميع في ضوء التفاعلات بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل المجتمع؛ لمواجهة النموذج الفكري الذي يرى أن لكل جماعة أو فئة تعريفاً خاصاً فرعياً للهوية، وكل طرف أو فئة تريد أن تفرض هذا التعريف على الآخرين، لتكون هويتها هي هوية الدولة. وهنا يجب أن تدافع الدولة والقيادة عن الهوية الوطنية الموحدة من الداخل، وترفض أي حالة فرض لهوية من الخارج، أو من طرف واحد فقط، وهو ما يستلزم العمل على بناء جيل ثقافي عبر المدارس لتكوين العقل الذي يحب الوطن، وتكون هويته وطنية لا عرقية أو دينية، أي الاهتمام بالأساس الذي يُبنى عليه في المستقبل القريب.

إنَّ عملية بناء هوية مقبولة من الجميع، تتكون عبر مزيج من الهويات الفرعية الأخرى، التي تعيش داخل الدولة، في ضوء الحوار بين هذه الفئات المختلفة، ضمن جو مرن، تشوبه المصداقية والتكامل والمرونة، وهو ما يجعل المحرك الأساس لعملية بناء الدولة الفاعلة في حالة من الديمومة والحركية، مما يعطي الاستقرار داخل الدولة، وهذا الأمر له التأثير الجذري والكبير على ما ستنبثق من عمليات بناء الدولة عبر منظومة البناء الكلية الآنية وما بعدها[12].

٥- **المجال الأمني والعسكري:** المقصود في هذا المجال هو القدرة العسكرية والأمنية للدولة، وارتباطها بعملية بناء الدولة ذات الفاعلية والسيادة، ومصانة داخليًا وخارجيًا.

(12) ريتشارد كابلان ، مصدر سبق ذكره ص ١٢-١٣.

وتثار إشكاليات عدة في هذا الصدد، إذ اتساع توجه الدولة في الانفاق العسكري يتعارض مع النمو الاقتصادي، ويستنزف مالية الدولة ومواردها لغايات غير منتجة، ويقوض قوت شعبها، ويحرمها من تنمية القطاعات الأخرى، كالزراعة، والصحة، والتعليم، والسكن، والبنى التحتية، ويحصر اهتمام الدولة بسباق التسلح، ويشغلها عن القضاء

على الفقر، والأمراض، والأمية وغيرها من المشكلات الأخرى، مما يترتب عليه أنَّ الدولة تعيش حالة خطر من نشوب حرب أهلية، أو الاستعداد الدائم لخوض الحروب الخارجية بشكل مباشر، أو ضمن اطار التحالفات العسكرية، مما يجعل نسق الدولة في حالة توتر، وما يفرز عنه من نزاعات وصراعات اقليمية ودولية.

في حين هنالك اتجاه يربط بين التوسع في تنمية القدرات العسكرية، وزيادة الانفاق في هذا القطاع، الأمر الذي سيعمل بالنتيجة على حفظ الأمن، الأمر الذي يسمح للعاملين في القطاعات الأخرى بتنفيذ الأنشطة الاقتصادية والخدمية من دون خوف، إذ أنَّ وجود انفاق عسكري، وقيام جيش قوي، بقدرات عسكرية عالية يدافع عن أمن الدولة، ويحمي مصالحها، ويواجه التهديدات الخارجية والداخلية، سيحمي الاقتصاد الوطني للدولة، ويعزز بناها التحتية، وهياكلها الصناعية، وينمي مواردها، ويحفز انتاجها، كذلك يعمل ذلك على ضمان وتوفير أنشطة جديدة بامكانات تكنولوجية عالية، مما يحفز التنمية الاقتصادية، أي يرى أنَّ هذا الاتجاه وجود علاقة تحفيزية بين زيادة الانفاق العسكري الموجه لبناء قدرة الدولة، وزيادة فاعليتها، واحراز النمو الاقتصادي، يستتبعها نهضة القطاعات الأخرى دون شك.

كذلك فإن زيادة الانفاق العسكري، وتوسيع الجيش، والمؤسسات العسكرية، ستجعل منه بؤرة انصهار وطني لأبناء المجتمع باختلافاتهم وتنوعاتهم، مما يرفع من درجة التجانس الاجتماعي، وانعكاس ذلك على الاستقرار العام للمجتمع والدولة، وبلوغ التنمية.

كذلك فإن القطاع العسكري يسهم في توفير الخدمات المهمة، مثل إنشاء وبناء المطارات والجسور، والطرق والمباني، والمستشفيات، ويساعد في أعمال الاغاثة، والتصنيع العسكري، وتطوير التكنلوجيا العسكرية، وزيادة حجم الصادرات، وارتفاع مستوى الأرباح المتحققة، ويعمل هذا التوسع على خفض البطالة واستيعاب الشرائح الفاعلة في الجيش، ويوفر فرص العمل التي تُعد من العوامل المهمة للتنمية، ومن ثمّ فإن زيادة الانفاق العسكري ستزيد من اسهامه في هذه الخدمات.

لكن زيادة الانفاق العسكري يجب أن يتزامن معها وفرة الموارد الاقتصادية، ومستوى عالٍ في التنمية الاقتصادية، ووجود فائض كبير في موازنة الدولة العامة، تكون قادرة على تغطية الاحتياجات العسكرية المتطورة، وزيادة الانفاق العسكري.

ولذا هناك مقاربتين في هذا المجال: الأولى أن الدول الفقيرة والهشة لاينبغي لها أن تتوسع في الانفاق العسكري، بل الحد منه، وتوجيه الموارد نحو العملية التنموية؛ لتحقيق

مكاسب سياسية واقتصادية، تكون بوابة لزيادة الانفاق العسكري لاحقًا. والثانية غنية وإن كانت هشه أو خارجة من صراعات ونزاعات، فتنتهج استراتيجة رفع الانفاق العسكري بالتوازي مع السياسات التنموية[13].

خلاصة القول في هذا المحور، يجب التأكيد على أنَّ مجالات عملية بناء الدولة على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والعسكري، مترابطة بعضها مع بعضها الآخر، وهي تفسر ماهية عملية بناء الدولة، أو تُعد مستودعًا لبيان آليات وأبعاد عملية البناء، ويقع على عاتق النخب السياسية الحاكمة، وأفراد المجتمع، مسؤولية رسم وتوجيه المسيرة البنائية للدولة وتحولها من مجرد لا دولة، أو مشروع دولة، الى دولة قوية وفاعلة إلى المستوى الداخلي والخارجي.

(13) عباس علي محمد ، الامن والتنمية : دراسة حالة العراق للمدة من ١٩٧٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق ، ٢٠١٠، ص ، ٢٠ وما بعدها.

المطلب الثاني: معوقات بناء الدولة في العراق:

يواجه عراق مابعد العام (٢٠٠٣) مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية، تؤخر عملية تحوله إلى دولة حديثة ومؤثرة، لذلك تحتاج إلى مجابهة ومعالجة المعوقات قبل وأثناء الشروع في عملية البناء، لذلك سنبحث في هذا المطلب هذه المعوقات، ثم نبحث في المطلب الثالث مقومات البناء.

أولًا: المعوقات الداخلية:

يجابه العراق معوقات محلية معقدة عدة، منها تحديات ديموغرافية، ومنها معوقات ناجمة عن الأداء السياسي، والتنفيذي، للقوى السياسية الحاكمة، كالفساد، والبيروقراطية، والأمن والخدمات إلخ.. وسنأتي على أهمها تباعًا:

1 - المعوق الجغرافي والسكاني:

يتمثل هذا المعوق في مستويات عدة أهمها، الموقع الجغرافي بالنسبة للدول الاقليمية المجاورة للعراق، وتزايد النمو السكاني قياسًا بصلاحية المدن للاستطيان السكاني، وفقًا لعوامل المناخ والطقس والبيئة، فكل هذه العوامل تشكل عوائقًا أمام بناء الدولة، ولا يمكن مواجهتها والتغلب عليها بسهولة، فهي ذات تأثير مستدام ممتد، وعابر لقدرات القيادة السياسية لتفكيكها في الوقت الحاضر، وتحتاج إلى عقود من الزمن لتحقيق ذلك.

فإذا ما نظرنا إلى الموقع الجغرافي للعراق، فإنه يقع بين دول متنافسة على زعامة القيادة الاقليمية، والاهتمام بمراكمة القدرات، والنفوذ، والتمدد على المستوى الخارجي، إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية، إذ تتقاطع مصالح هذه الدولة في رؤيتها لسياستها الخارجية تجاه العراق، والمنطقة عمومًا، فضلًا عن اختلاف وتضارب المصالح والحلفاء لكل طرف منهم، وكل دولة لديها مشروعها الاقليمي الخاص، فإيران مهتمة بحماية أمنها القومي، وتنمية فكر ومنهج المقاومة، والعراق بوابة أساسية لذلك، فانخرطت إيران بجعل العراق أحد مرتكزات محور المقاومة، يضاف إلى ذلك المصالح والمكاسب الاقتصادية التي تجنيها إيران من العراق، وتريد بكل الطرائق الحفاظ على هذه المصالح والمكاسب، بغض النظر عن تماثل هذه المصالح من عدمها بالنسبة للجانب العراقي، كذلك تركيا ورؤيتها الخاصة القومية والاقتصادية، سواء لشمال العراق والموقف من القضية الكوردية أم كركوك والتركمان، والتحجج بمواجهة حزب العمال الكردستاني، مما دفعها للتواجد داخل الأراضي العراقية، وتنفيذ طلعات جوية، ومعالجة أهداف داخل أراضيه، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فمنذ انتهاء مرحلة داعش وتداعياتها في العراق، تريد

أن يكون لها موطئ قدم في العراق، عبر سياسة خارجية ناعمة بمعطيات جديدة في مناطق الوسط والجنوب، واستقطاب المكون السياسي والاجتماعي الشيعي، ودعم للاحتجاجات والمطالب الاحتجاجية، بعد أن كانت تستخدم هذه المقاربة في المناطق الغربية، وإذا مانظرنا إلى سوريا والأردن، فالتحديات الحدودية، والتقاطعات الجيوساسية أيضًا، تقع في إطار تحديات ومعوقات تقوية الدولة العراقية وبناء فاعليتها، فسوريا ومعابرها الحدودية مع العراق والطبيعة الجغرافية المعقدة، أسهمت بشكل واضح في عدم استقرار الواقع الأمني في العراق منذ العام ٢٠٠٣ إلى الآن، ولم تؤدِ سوريا دورًا مساهمًا لمعالجة هذا الوضع حتى قبل عام ٢٠١١، وسقوط تلك المناطق بيد تنظيم داعش، وجهة النصرة، فلم تكن القيادة السورية على وفاق مع القيادة العراقية حينها، وكانت بيئة حاضنة لقوى وأطراف معادية للعراق، وهذا الحال ينسحب على الأردن من ناحية إيواء ودعم هذه الجماعات والكيانات والأفراد، فضلًا عن التفضيلات الاقتصادية التي تحصل عليها الأردن في قطاع الطاقة والتجارة والاستثمار، كذلك تشترك إيران وتركيا وسوريا في استغلال ملف المياه في تمرير مصالحها داخل العراق، لأنها دول منبع ومجرى لنهري دجلة والفرات، وتتحكم بحجم الموارد المائية للعراق، ولم يتمكن العراق حتى الآن من إيجاد وتطبيق سياسيات وآليات وسبل ناجعة لمواجهة المشكلات المائية مع هذه الدول، بما أثر بشكل سلبي مباشر على الواقع المائي والبيئي[14].

وعلى الرغم من موقع العراق الجغرافي المتميز، وتمتعه بالموارد والثروات، لكن قدر له -مع ضعف القيادة والتصميم والتخطيط والأداء وغياب المشروع الوطني- أن يكون هذا الموقع بين هذه الدول المتنافسة والمتقاطعة في المصالح والرؤى والتوجهات إزاء بعضها الآخر، ويدخل العراق ضمن الملفات المستغلة من قبلها لإدارة هذا التنافس بشكل انعكس سلبًا على قوة العراق، كلاعب إقليمي، وأصبح بدل من ذلك ملعبًا لإدارة وتصفية الحسابات والمصالح لهذه الدول.

ويرتبط بالمعوق الجغرافي، التحدي الديمغرافي المرتبط بالزيادة

(14) للاطلاع اكثر حول ذلك : ينظر : احمد عدنان الميالي : تأثير السياسات المائية للدول المجاورة على العراق وسبل المواجهة، ورقة بحثية منشورة في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٠ /٩ / ٢٠٢٠ على الرابط التالي : http:// mcsr.net/news602

السكانية وضعف إدارة الموارد، إذ شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣ نموًا سكانيًا بسرعة كبيرة، إذ تشير عمليات الترقيم والحصر إلى قرب وصول العراق إلى عتبة ٤٠ مليون و ١٥٠ ألف نسمة، فضلًا عن ذلك فإنَّ التوزيع السكاني غير متماثل أو متوازن كمثال محافظة المثنى وبغداد ... وهذا ما يعكس انعدام الموارد، وفرص العمل، وغيرها في مناطق من دون غيرها، مما يشكل تحديات حقيقية أمام صناع القرار، لمواجهة أزمة التوزيع تلك من حيث الاستجابة والبنى التحتية، والخدمات، وفرص العمل، والمشاريع وغيرها... وصعوبة تأمين مستوى معيشي جيد، وخدمات ورعاية صحية ملائمة.

وبيّن الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط في حال بقاء نفس معدلات الخصوبة والولادات والوفيات، ستبلغ عام ٢٠٣٠ الكثافة السكانية بحدود ٥١ مليون نسمة وأكثر[15].

(15) للاطلاع اكثر ينظر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام ٢٠١٨، متاح على الرابط http://cosit.gov.iq/ar/.

بمعنى أن التصاعد في النمو السكاني في العراق مليون نسمة سنويًا، وهذا النمو مؤشراته خطيرة، تمتص وتتجاوز أي خدمات ماء وكهرباء وسكن وصحة وتربية وتعليم... أو بنى تحتية أو رعاية وضمان اجتماعي، أو فرص عمل، تقدم من الدولة وتجعلها عاجزة عن مواكبة الاحتياجات والمطالب السكانية، مما يجعل العراق يواجه أزمة خطيرة «الانفجار السكاني» سيبدد أي مؤشرات إيجابية يمكن أن يعكسها نمو العامل السكاني؛ لأنه لا يتسق واستجابة الدولة على استيعاب هذا النمو، وستتزايد البطالة خاصة مع ثبات أو تناقص قيمة الموارد، ومنها اسعار النفط وعدم استغلالها بالشكل الأمثل، وضعف قدرات الدولة على تحسين الأحوال السكانية، وتحسين الخدمات، وسوء توفير وتطبيق اجراءات الانفاق اللازمة، وكل هذا يعيق أي بناء وتقدم ينصب في سياق تنامي قدرات الدولة وفاعليتها داخليًا وخارجيًا.

شكلت مسألة التنوع الاجتماعي معوقاً ماثلًا أمام بناء الدولة العراقية، وبدلًا من أن يكون هذا التنوع عاملاً ايجابياً وداعماً لعملية البناء، انعكس بشكل سلبي على الحقل السياسي

٢- التنوع والهوية واللامركزية: شكلت مسألة التنوع الاجتماعي معوقاً ماثلًا أمام بناء الدولة العراقية، وبدلًا من أن يكون هذا التنوع عاملاً ايجابياً وداعماً لعملية البناء، انعكس بشكل سلبي على الحقل السياسي، وتصاعدت بؤر التوتر الدائمة في المجتمع والدولة، وتم توظيف التنوع وتعدد الهويات الفرعية، طبقًا لتناقض المصالح والأهداف، وأشتغل القادة السياسيون والقوى الحزبية على قلب الوقائع الاجتماعية، واستثمار الانقسامات المناطقية والطائفية والقومية بما يتلائم مع هوياتهم الثقافية، ومنطلقات الفكرية، لتظهر وكأنها واقعًا شاخصًا بشكل عمودي في المجتمع، وذلك في ضوء استغلال إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة.

لقد عملت القوى السياسية العراقية على اظهار المعطيات الداخلية وكأنها مبنية على الواقع الديني والمذهبي، وافتراض وجود صراعات طائفية مغلقة بين المكونات، مهددة لها بفقدان هويتها الفرعية، لتكون وسيلة للصراع السياسي بين المنتمين إلى المجتمع الواحد بهوياتهم المتعددة، وليس في اطار الوحدة الاجتماعية [16]، ولهذا لم يستثمر التنوع والتعدد والاختلاف في اطار خلق هوية وطنية، ومشروع وطني عراقي، إذ ما يزال الشعور بالانتماء يميل إلى الذات، والمذهب، والقبيلة والحزب، والمكون ثم الوطن بأقل الاحتمالات، وعلى الرغم من تعدد هذه الانتماءات لها مبررات يفرضها الواقع، ومن حق الفرد أن يشعر بها، فيجب أن يتم الفرز بين هذه الهويات والانتماءات وتحديد أولوياتها وتراتبها، بما لا تتعارض مع مرتكزات الحس الوطني والتزامات المواطنة.

(16) عاطف عطية ، المجتمع، الدين، والتقاليد، بحث في اشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة،(لبنان، جروس برس للنشر، ١٩٩٢)، ص ٨٥.

لا يمكن الاعتماد على عامل الخوف من الشمولية والمركزية استبعادًا للهوية الوطنية العراقية، لأن الأخيرة لا تعني نفي الاختلافات القومية، والاثنية، والمذهبية، وإنما تعني احترامها وتوفير الأسباب الموضوعية، لمشاركتها الايجابية في الفعل السياسي، إذ تتعمد النخبة الحاكمة على استثمار فرص بناء هوية وثوابت وطنية عراقية، لأنها غير متفقة على قواعد النظام الحالي، الذي يعملون بموجبه، فهم لا يقرون بوجود أمة عراقية، وغير متفقون تمامًا على ذلك، ويترجمون بسلوكياتهم السياسية أنَّ العراق تجميع لطوائف واثنيات لا رابط بينها،

كذلك فإنهم لا يتفقون على أولويات البلد، والمخاطر والتحديات التي تواجهه، ومن هو الصديق والعدو، بل وصل الاختلاف حتى على القضايا الرمزية، كالنشيد الوطني وشكل العلم العراقي[17] ... ولهذا لم تسعف هذه التعددية، والتنوع في النظام السياسي، ليكون أكثر ديمقراطية وقدرة على بناء دولة فاعلة، بل العكس صحيح تمامًا، وأحد تطبيقات ذلك عمليًا، نظام اللامركزية، الذي أسس عليه دستور ٢٠٠٥، وأعطى حق للمحافظات التحول إلى اقاليم، وأعطى صلاحيات واسعة للأقاليم وأفرد سلطات خاصة، منشأها هذا التنوع والتعدد والهويات الفرعية، شملت الممارسة السياسية العامة للحكم في إقليم كردستان، وعلاقته بالسلطات الاتحادية.

(17) احمد عدنان الميالي، احمد عبد الهادي، الديمقراطية والمشروع الوطني العراقي، بحث منشور في مجلة اوروك، (جامعة المثنى ، كلية التربية الاساسية، المجلد التاسع، العدد الرابع، ٢٠١٦)، ص ٤١٠.

هذا الأمر أدى إلى أن يكون عامل ضعف واستنزاف للدولة وفاعليتها وهيبتها، سواء على المستوى الوطني أو الاقليمي والدولي، وبات إقليم كردستان أحد تحديات بناء الدولة القوية، نظرًا لرغبته في الانفصال، ووجود الصلاحيات الواسعة، ولعدم التزامه بأسس النظام الاتحادي والفيدرالي في ترتيب العلاقة مع السلطة الاتحادية، خاصة في محالات الأمن، والطاقة، والتمثيل الخارجي، أي منح الاقليم نفسه صلاحيات الاستقلال التام في مجال السيادة الداخلية والخارجية، بما يوحي بأنَّه أكبر من إقليم أو ولاية، أو مقاطعة كالتي نشهدها في التجارب الاتحادية، وكأنه دولة مستقلة، لا تؤدي أي التزامات تجاه السلطة الاتحادية، التي لا تمتلك أي سلطة داخل الاقليم، ولا يُحترم لها اي قرار، بالمقابل يطالب الاقليم بالمشاركة السياسية والمالية في العملية السياسية ومن الموازنة العامة، وفقًا لحجمه السكاني والجغرافي.

ولهذا تظهر الدولة العراقية ضعيفة على وفق هذا النموذج والممارسة، نظرًا للصراع المستدام بين السلطة الاتحادية وسلطة إقليم كردستان، فيما يخص التهديد بالانفصال، وتصدير النفط من الأخير من دون الرجوع إلى بغداد، وأيضًا ممارسة سياسة خارجية، تعبر عن خصوصية الاقليم وهويته الكوردية، ومسألة رفع العلم، وعقد المعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والسيطرة على المنافذ، والحدود،

والمطارات، والكمارك، والضريبة، من دون علم بغداد، أو التفاهم والتحاسب معها.

لا نضع اللوم على التنوع والتعدد، بل على الاخفاق في إدارته من النخب السياسية، الذي أكد هشاشة الدولة، والخلل البنيوي للنظام السياسي القائم على المحاصصة، والتوافق والتقاسم الطائفي المكوناتي، وكلما تبرز محاولات لتجاوز كل ذلك، تتشبث القوى التقليدية بإعادة إنتاج الشعور الطائفي والحزبي، وترسيخه في المجتمع، ليبقى النظام عصيًا على التغيير.

ولهذا يبرز التنوع، والهوية، واللامركزية، والطوائفية، بوصفها معوقًا لنشوء الدولة الفاعلة، وهشاشة المجتمع، ويجعل منها في دوامة مستمرة، في حال عدم الانجاز والتأجيل المتكرر؛ لتبقى الدولة الفاعلة مؤجلة، وهذا الحال ينطبق على بعض التجارب العربية مثل لبنان[18].

٣- البيروقراطية والفساد:

منذ عام ٢٠٠٣، ولغاية الآن استمر العراق في دوامة البيروقراطية الإدارية والقانونية، التي استثمرتها النخب الحاكمة، لتبرير عدم تقديم أي شيء يذكر على مستوى البناء والانجاز، إذ يحتاج العراق إلى ثورة تشريعية في هذا المجال، فما زالت البيروقراطية مسيطرة على الاقتصاد، ولم تنظم وتقسم المجالات الإدارية بين مستويات السلطة، ولم يربط الانفاق بإمكانات الريع في المستويات جميعًا، من مستويات الإدارة، ويعاني النظام الإداري من ترهل في الجهاز الوظيفي، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف موارد وموازنة الدولة، من دون مردودات حقيقية، والحال هذا مستمر من ناحية زيادة القيود البيروقراطية في مؤسسات الدولة نتيجة ذلك، وهذا يعمل على تزايد الاجراءات الروتينية التي تحد في غالبية مؤسسات الدولة من العملية التنموية[19].

كذلك فإن النخب السياسية لم تؤسس لإطار الرقابة الصارم، ولا تقوية لإطار مساءلة فعال، وهيمن منطق الاتفاقات السياسية والمحاصصة والصفقات التواطئية كعنصر فاعل في تسيير تشكيل الحكومات، وإسناد المناصب، إذ ما زالت آلاف القوانين، والتشريعات، والأنظمة، والتعليمات، تعود لحقبة ما قبل عام ٢٠٠٣، ذات الطابع

(18) للاطلاع أكثر ينظر : عاطف عطية، الدولة المؤجلة : دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان،(بيروت، دار بيسان، ٢٠٠٠).

(19) احمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٨-٤١٩.

الاشتراكي والشمولي المركزي المعقد، كذلك فإنها لم تنجز وتشرع القوانين الدستورية التي بلغت أكثر من ٥٥ قانونًا، منها قانون تشكيل مجلس الاتحاد، وقانون تكوين الأقاليم، فضلًا عن قانون النفط والغاز، ولغاية الآن لم تشرع قوانين تتعلق بالاثراء غير المشروع (من أين لك هذا؟)، وعدم تضارب المصالح العامة والخاصة، واسترداد الأموال المهربة والمهدورة. وعلى الرغم من شن حملات عديدة لمكافحة الفساد، لكنها لم تحقق آثارًا كبيرة، لأنها لم تتم بطريقة منهجية، وعادة ما تكون انتقائية، لا تستهدف القيادات العليا اطلاقًا، على الرغم من استشراء الفساد بسببها وعبرها. ورغم وجود مؤسسات رقابية الا ان معظم هذه الهيئات غير مستقلة ففي بداية تاسيسها خضعت للاحزاب والقوى السياسية في اطر المحاصصة السياسية ثم خضعت للسلطة التنفيذية حسب تفسير المحكمة الاتحادية بقرارها المرقم ٨٨ لسنة ٢٠١٠.

وتُعد المؤسسات الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد في البلاد من أهم الأدوات الداعمة لتحقيق الفاعلية لبقية المؤسسات

وتُعد المؤسسات الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد في البلاد من أهم الأدوات الداعمة لتحقيق الفاعلية لبقية المؤسسات، فإذا كانت تلك الموسسات فاعلة فإن الفاعلية ستشمل مؤسسات الدولة العامة.

وعلى الرغم من وجود هذه المؤسسات مازال مؤشر مدركات الفساد في العراق حسب منظمة الشفافية الدولية متقدمة عالميًا، إذ قبع بمرتبة ١٦٩ من مجموع ١٨٠ دولة لعام ٢٠١٧، والمرتبة ١٦٨ لعام ٢٠١٨، والمرتبة ١٦٢ لعام ٢٠١٩، كذلك أقرت هيئة النزاهة العراقية بأن العراق فقد -بسبب الفساد الحكومي- نحو ٣٢٠ مليار دولار في السنوات الـ ١٥ الماضية، في حين صرح رئيس الجمهورية أنَّ ١٥٠ مليار دولار من أموال النفط سُرقت وهُربت إلى خارج العراق، بسبب الفساد.

وجود مثل هكذا بيروقراطية وفساد وانعدام للشفافية، يعكس عدم فاعلية المؤسسات الرسمية في بناء دولة فاعلة، وما يؤكد هذا هو تراجع المؤشرات التي تُعد معاييرًا للدولة الفاعلة، فمثلًا مؤشر جودة

الحياة لم يدخل العراق أصلًا بتصنيف موسسة نامبيو لعام ٢٠٢٠ ضمن ٧١ دولة، أما في تقرير ميرسر فحلت بغداد بالترتيب ٢٣١، والأخير لعام ٢٠٢٠، كأسوء مدينة في العالم للعيش فيها، أما مؤشر الموازنة المفتوحة، فقد احتل العراق مستويات متدنية، إذ حصل على ٣ من ١٠٠ في هذا المؤشر، وصفر من ١٠٠، من حيث إشراك الجمهور بالموازنة، واحتل المرتبة ٦٥ من ١٠٠ من حيث الرقابة على صرف الموازنة، وهو رقم أيضًا متدنٍ تحت النصف، ونتيجة لذلك كبلت الدولة العراقية بديون داخلية وخارجية فاعلة، وغير فاعلة، تجاوزت ١١٣ مليار دولار، ستعمل على المدى القريب على تقييد سيادة الدولة، واضعاف مكانتها وقدراتها على الالتزام بواجباتها الوظيفية الداخلية، على الرغم من أنَّ النظام العراقي نظام ديمقراطي، ولديه موارد وثروات.

أما تصنيف أفضل الدول الذي تصدره مؤسسة (Us News and World Report) فاحتل العراق المرتبة ٨٠ من ٨٠، أي أسوء دولة ضمن الدول الداخلة في التصنيف. كذلك وضع العراق ضمن قائمة الدول الهشة بمؤشر خطر عالٍ (أحمر) عام ٢٠١٩، فقد احتل العراق التسلسل ١٦٥ عالميًا، من مجموع ١٧٨ دولة، و١٦ عربيًا، وهذا المؤشر يستند على أسباب تزايد نطاق عدم الاستقرار، وضعف التماسك السياسي، وتفاقم الصراعات الداخلية، والخلافات الإثنية والطائفية، وتواجد التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة، وتصاعد النزعات الانفصالية (هذا ماحصل باستفتاء انفصال اقليم كوردستان)، ومطالبات متكررة لإنشاء إقليم سني، أو حتى دولة سنية، فضلًا عن تنشيط حركة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتغيير مجمل النظام السياسي والطبقة السياسية برمتها.

تعكس هذه المؤشرات والنتائج، مدى افتقار معظم المؤسسات العراقية إلى الفاعلية في احراز تقدم ضمن معايير الحكم الرشيد، فضلًا عن افتقار المؤسسات الرقابية إلى آليات جدية، لمكافحة الفساد، وتقليص البيروقراطية وتعزيز الرقابة والشفافية[20].

(20) للاطلاع حول الارقام اعلاه ينظر المواقع الرسمية للجهات المذكورة اعلاه.

٤- انتشار السلاح والجماعات المسلحة:

يُعد هذا المعوق من أعقد التحديات التي تواجه منطق بناء الدولة الفاعلة في العراق، إذ يعمل على اضعاف سيادة وهيبة الدولة، واهتزاز مكانتها الدولية والاقليمية والوطنية، فأحد عناصر قيام الدولة أساسًا هو امتداد سلطانها للأراضي كافة التابعة لها،لأنَّها الجهة الوحيدة التي تحتكر السلاح، وتسيطر على القوة العسكرية في البلاد، وتكون هذه الدولة الوحيدة في ممارستها للسلطة السياسية التي تخولها للحكومة المنتخبة.

لذلك تُعد هذه الظاهرة أحد أهم عناصر ضعف هياكل بناء الدولة، وتراجع أداء وفاعلية المؤسسات في العراق، بسبب انتشار الجماعات المسلحة خارج اطار الدولة والقانون، بسياقاته وتعبيراته المختلفة. إذ يعمل انتشار السلاح خارج إطار الدولة ليس فقط إلى انعدام الأمن في البلاد، بل استفحال التاثيرات السلبية التي دفعت العراقيين إلى الارتداد إلى الجماعات الاثنية والدينية، للحصول على الدعم والاحتماء من هاجس الخوف، وعمل أيضًا على تكوين مجال سلبي على الطوائف العراقية جميعها ، وتعميق الخلافات بينها، وزرع الفتنة، وشق النسيج الاجتماعي بين مكونات الشعب العراقي. ومازالت هذه التأثيرات، وهذه الهواجس موجودة، وتعمل على قتل أي فرصة لخلق مجتمع عراقي موحد بهوية وطنية عراقية، جامعة بدل الاحتماء بالهويات الفرعية المتنوعة.

كذلك عمل انتشار السلاح على المساعدة على ظهور الجماعات الارهابية المسلحة، بدءاً من القاعدة وصولًا إلى تنظيم داعش، واستثمرت هذه التنظيمات هذا المبرر للتحشيد والتمرد ضد النظام السياسي والدولة برمتها، وليس ضد تلك الجماعات المسلحة فحسب. وحصل ما حصل من انهيارات أمنية، وتصاعد الاستياء الشعبي نتيجة ذلك.

بالمقابل لا يمكن أن ترسخ رسائل الاطمئنان للجميع، وعدم تكرار المشاهد السابقة في ظل انتشار السلاح، وازدياد تشكيل الجماعات المسلحة خارج إطار القانون والدولة، إذ ستزيد مخاطر تدهور الوضع الطائفي واستعداء مكوناتي عشائري محلي.

لا يمكن أن ينكر أحد أنَّ بعض الجماعات المسلحة اندمجت بالدولة، وكان لها بعد وطني في تكوينها من مزيج متعدد الطوائف، أسهم في تحرير المدن المحتلة من داعش، لكن من الواضح أنَّ هذه المواقف، وهذا التوجه لم يترسخ ويتفعل لدى جميع الجهات والجماعات المسلحة بسياقها الأمني، أو الحزبي، أو الاجتماعي العشائري، وفي مناطق العراق كافة.

ولمواجهة هذا الواقع، لا بد من اتباع مقاربة الحوار بدل السلاح، ولغة التعايش بدل التقاتل، ولغة السلام بدل الخوف. فعندما ينتشر السلاح خارج اطار القانون والدولة، سيغيب الحوار، ويتعزز الانعزال، وتتصاعد التصورات السلبية والنمطية، وتتفاقم مشاعر الشك والعداء والعنف الطائفي، ومن ثمَّ تضعف، الدولة ويخفق بناء مؤسساتها.

فما يمرّ به العراق الآن من استفحال هذه الظاهرة، إشارة مقلقة للحاضر والمستقبل، فهنالك مخاوف ليس فقط من إعاقة بناء الدولة ومؤسساتها وتوفير الاعمار والتنمية، وانعدام الأمن، بل من عودة الصراعات والتوترات الطائفية والعرقية والعشائرية بشكل متزايد، وبشكل مزمن، واضعاف دعم المجتمعات المحلية للدولة، والاحتماء بالجماعات الفرعية والثانوية، لتكون المظلة الأساسية لبقاءها ووجودها، بديلًا عن الدولة.

الفرصة الوحيدة لتجاوز هذه السيناريو هو ابقاء السلاح بيد الدولة، وإنهاء وجود الجماعات المسلحة أياً كانت مرجعيتها وهويتها، وهذا إن حصل سيكون أهم مداخل بقاء الدولة واستدامتها واستقرارها[21].

ثانيًا: المعوقات الخارجية:

يواجه العراق معوقات على الصعيدين الاقليمي والدولي، تنال من مكانته، وتحوله إلى دولة فاعلة، ذات تأثير وتفوق في النفوذ، وأهم هذه المعوقات:

١- قيود التسليح وبناء القدرات العسكرية:

منذ العام ٢٠٠٣، لم تتمكن القيادات السياسية الحاكمة بشكل متوالي، من تجسيد عقيدة عسكرية عراقية مستقلة، وبناء قدرات عسكرية متقدمة ومتطورة، قادرة على تشكيل توازن في ميزان القوى الإقليمي، ويكون بمثابة عنصر ردع وتعزيز لمكانة العراق في المنطقة والعالم، والمعروف أنَّ أسباب ذلك ترتبط بالاحتلال الامريكي.

إذ هنالك فشل جماعي في القيادة، يتحمله الزعماء السياسيين العراقيين مع نظرائهم الأمريكيين في معالجة انخفاض الدعم العسكري الأمريكي التدريجي لقوات الأمن العراقية، التي لم تكن مكتملة، وأدت هذه السياسية إلى اخفاقات عسكرية مريرة خاصة عام ٢٠١٤ [22]. فضلًا عن عدم سماح الولايات المتحدة للجانب العراقي بالتسليح الكافي،

(21) احمد عدنان الميالي، نزع سلاح الجماعات المسلحة : الخيار الوحيد لبقاء الدولة، صحيفة الكلمة اللندنية، ٣ ايلول، http://kalemeh.net.temp.link/?p=9250

(22) مايكل نايتس ، مستقبل قوات الامن العراقية، بغداد، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦،)ص ٣٨.

لتعزيز القدرات العسكرية، وأهمها التعمد باضعاف الجهد الجوي، وتقييد تطوير القوة الجوية العراقية، وتزويد العراق بالطائرات المتقدمة المتعاقد عليها، أو تأخير ذلك، وربط صيانتها وتشغيلها بالجانب المزود لها، فضلًا عن عدم توفير أجهزة مناظير الرؤية الليلية، كذلك عدم بناء منظومة دفاع جوي، وكشف راداري متطور، يغطي كل الأهداف السيادية لأراضي الدولة كافة. فضلا عن أخطاء حل الجيش العراقي، وتدمير والاستحواذ على اسلحته وطائراته. زد على ذلك فرض التدريب والسياقات العسكرية الأمريكية في كل تفاصيل القوات العسكرية والأمنية دونما اكتراث إلى العقيدة العسكرية العراقية. كل هذا أسهم في استنزاف القدرات العسكرية، وتراكم الاخفاقات الدفاعية، واستحكام سيطرة سلطة الدولة على كامل أراضيها وسمائها ومياهها، إذ أصبح سماء العراق ممرًا للطيران الأجنبي الصديق والعدو، وتنفذ أهداف دون موافقة الدولة، حتى أنَّ معظم الأهداف المستهدفة من قبل الولايات المتحدة و»اسرائيل» وتركيا...، أهداف وطنية عراقية، تمثل تجاوزًا على هيبة الدولة ومؤسساتها، ونظامها السياسي برمته، من دون القدرة العسكرية على الرد والتصرف، ولا الرد على المستوى الدبلوماسي والقانوني، في الاطار الدولي، لأنَّ مقدمات القوة والنفوذ والتأثير والفاعلية في الحقلين الاقليمي والدولي، يرتكز على فاعلية ونوعية القدرات العسكرية والتسليحية.

هذا التراجع والضعف في هذا المجال أدى إلى الاخلال بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي لصالح الدول الأخرى، كتركيا، وايران، والسعودية، ومصر، وقطر، والامارات، وحتى الأردن.. تاركًا العراق مكشوفًا إلى درجة كبيرة.

٢-العلاقات العر اقية الخارجية وسياسة المحاور المتصارعة.

يتمتع العراق بموقع استراتيجي يربط آسيا بأوروبا، ويربط تركيا مع شبه الجزيرة العربية، ودول الخليج، ويربط إيران بدول الخليج، وإيران مع بلاد الشام اقتصاديا، كذلك فإنَّ العراق واحد من أغنى الدول بموارده الطبيعية والبشرية، إذ جعلت من مزاياه الجغرافية، وموقعه الاستراتيجي، عقدة نقل عالمية، ويقدر العديد من المنظرين الاقتصاديين أنّه إذا أصبح العراق مستقرًا، فسيكون الجنة القادمة للاقتصاد والاستثمار[23]، ولذلك وقع للعراق ضحية تنافس القوى الدولية والإقليمية التي استثمرت لحظات الضعف والتراجع والهشاشة للدولة العراقية، بعد الاحتلال الأمريكي، إذ أصبح العراق- وسط حلبة هذا الصراع- أداة لتحقيق المصالح للقوى

(23) احمد عدنان الميالي ، التطورات الجيوسياسية في المنطقة وانعكاساتها على العراق، ورقة بحثية منشورة في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٩ / ٥ / ٢٠٢١، http:// mcsr.net/news671 .

المتنافسة والمتصارعة، فضلًا عن أنَّ قواه السياسية والاجتماعية واختلاف توجهاتها وميولاتها وترابط مصالحها إزاء هذه المحاور، أسهمت بتكريس حالة الضعف والتراجع. فالعراق تتقاذفه المشاريع الإقليمية والدولية، وفي إطار علاقاته الخارجية، تميل قواه السياسية إلى هذا المحور، أو ذاك، بما يرسخ حالة تبعية سياسية واضحة.

وبالتحديد يستفحل التنافس والصراع الآن في العراق بين الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، الدول الخليجية و»اسرائيل» من جهة، وإيران من جهة أخرى، فضلًا عن تركيا من جهة أخرى، فإيران لها وجود، ونفوذ، ومصالح في العراق، وتأثير في القرار السياسي والأمني، وتريد استمرار هذا الوضع، بما يعزز أمنها القومي، وموقفها التفاوضي، أو المواجهة غير المباشرة مع الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، و»اسرائيل»، أيضًا لهم مصالح ونفوذ وتأثير في العراق، وتسعى لاستمرار ذلك، لمواجهة النفوذ الإيراني الذي يهدد مصالحها في المنطقة، لذا لن تتراجع هذه الدول عن التدخل والتأثير في الشأن العراقي، فضلًا عن تركيا التي لها طموحات إقليمية توسعية، وأهداف تاريخية في العراق، في كركوك وإقليم كردستان، وجبل سنجار، وعقدة ملاحقة حزب المال الكردستاني، الذي يدفعها للتدخل والتجاوز على سيادة العراق بشكل متلاحق، مستخدمة ورقة المياه وفرض الأمر الواقع.

هذه الصورة السلبية، تضع السياسة الخارجية العراقية، والعلاقات الإقليمية والدولية مع هذه المحاور في مواقف معقدة، وترسخ مشاهد الضعف وعدم القدرة على التخلص من تدخلات وتأثيرات هذه المحاور، أو حسم أمرها بالوقوف مع محور ضد آخر، فالعراق بحاجة إلى الجميع في ظل مرحلة البقاء، أو الاتجاه صوب بناء دولة فاعلة قوية، من ناحية الحدود الجغرافية، واعتبارات الأمن والطاقة، والغاز، والمياه، والتجارة الخارجية، والسلع الغذائية، فضلًا عن تصدير النفط، وعائداته من الدولار التي تذهب إلى البنك الفيدرالي الأمريكي، ومقتضيات الحماية المفروضة على أمواله في الخارج، واستحقاقات الديون والدائنين خارجيًا، وعدم القدرة على صياغة سياسة خارجية موحدة، قادرة على ترتيب وضبط العلاقات بشكل متوازن مع كل المحاور المذكورة.

كل هذه اعتبارات ومعطيات لا يمكن تجاوزها بسهولة، أو على فق منظور زمني قصير المدى، وتشكل الأزمات الإقليمية في سوريا، واليمن، والقضية الفلسطينية، وحرب اليمن، والأزمة الخليجية، وأزمة إيران مع دول الخليج، تحديات وقضايا يجب التعامل معها بكيفية دون انحياز أو حياد، ومن ثمَّ تجسد تحديات خارجية معيقة لنجاح أي مكتسبات لعملية بناء الدولة العراقية الفاعلة واستدامتها.

المطلب الثالث :مقومات بناء الدولة الحديثة في العراق

لبناء دولة حديثة في العراق، هنالك حاجة ماسة إلى مواجهة خطوات حازمة للمعوقات الداخلية والخارجية السابقة الذكر، من قبل النخب العراقية الحاكمة، وكل من يمتلك التأثير في صنع القرار، فضلًا عن تعاضد القوى الاجتماعية. وهذا يحتاج إلى وضع استراتيجيات وسياسات واقعية طويلة الأمد، حتى تؤتي أكلها.

مع ذلك هنالك خطوات أساسية نموذجية، من الممكن أن تتخذها هذه القوى، لضمان بناء دولة حديثة وكالاتي:

أولًا: الشرعية السياسية وتجسير الهوة بين الدولة والمجتمع: لكي تُبنى الدولة، يجب أن تحظى القيادة السياسية بالشرعية السياسية، أي أن تكون منتخبة، ولها تأييد شعبي، ومقبولية اجتماعية، عبر انتخابات نزيهة، فيها مشاركة سياسية واسعة. كذلك فإن الشرعية تتأتي من الأداء الانجازي لهذه القيادة، الذي يعمل على ردم الفجوة بين المجتمع والدولة، أي هنالك شرعيتان: شرعية الانتخاب وشرعية الانجاز.

إذ تعمل الأخيرة على زيادة ثقة الشعب بالدولة، والتفافها حول القيادة السياسية والتنفيذية، فتوافر الثقة وعنصر المساندة والمؤازرة، يسهم في انجاح بناء الدولة، وتكون شرعية الانجاز قائمة على أساس تنفيذ الحكومة لبرنامجها الحكومي، ومعالجة مشكلات المجتمع، على وفق خطة قصيرة الأجل، ونجاح الحكومة بذلك، يعزز هذه الثقة، ويعطي حافزًا لها في تنفيذ أهداف وخطط أكبر، وهي تصب في صالح فاعلية الدولة ومكانتها.

وأيضًا على هذه القيادة والحكومة أن تعمل للجميع من دون انحياز لطرف، أو مكون سياسي بعينه، فيجب الابتعاد عن الفئوية والشخصانية في العمل الحكومي والسياسي، وصناعة أرضية مجتمعية مشتركة، تساعد الدولة والحكومة في عملية البناء والانجاز، فخلاف ذلك هو الاستياء والرفض على أداء القيادة والحكومة، مما يعني عدم الاستقرار، ومن ثم فقدان الثقة، والعودة إلى حالة ضعف الدولة، وتراجعها، وهشاشتها، واحتمال انهيارها.

إذًا يعد عنصر بناء شرعية الانتخاب والانجاز، أهم عناصر رضا المحكومين بالحكام، وبدونهما تعجز الدولة والقيادة عن العمل وأداء الوظائف والواجبات، وتنعدم عملية البناء السليم للدولة صوب الفاعلية.

العراق بحاجة إلى تصويب شرعية الانتخاب باتجاه ضمان إجراء انتخابات برلمانية نزيهة، تكون مخرجاتها سليمة، تنبثق عنها قوى سياسية جديدة، وتتشكل حكومة منتخبة

تحظى بالرضا الشعبي، ثم تعمل هذه الحكومة على تنفيذ برنامجها في البناء والاصلاح وفقًا لذلك، عدا هذا، يعني الدوران في حلقة مفرغة من الاخفاق، ومن ثم سيادة حالة اللااستقرار، وتصاعد المد الاحتجاجي، وحرق وقت ومراحل مهمة من الأحرى استثمارها في عملية دعم بناء دولة عراقية حديثة.

ثانيًا: الأمن والاستقرار:

كفالة الأمن وتوفير الاستقرار، هي الخطوة الأولى لتعزيز فاعلية الدولة، إذ ترتبط عملية البناء والاعمار، واضطلاع الدولة بوظائفها وقدرتها في تقديم الخدمات في المجالات كافة، بضمان وجود الأمن وتدعيم القوات الأمنية، بما يسمح لخلق مناخ الثقة في الدولة، وتعظيم قدرتها على تحقيق الخطوات اللاحقة في المسارات الداخلية والخارجية[24].

(24) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

كذلك فإن الدولة لا يمكن أن تحافظ على سيادتها من دون القدرة على حماية نفسها وشعبها، ولا معنى لأي تنمية، أو بناء من دون أمن واستقرار داخلي. ويرتبط ضعف الدولة وهشاشتها بالسماح للاجندات الخارجية بالتدخل في شؤنها الداخلية، وتراجع وتدني مستوى الأمن، ويعد من أهم تحديات تعزيز فاعلية الدولة ومؤسساتها.

إنَّ احراز الأمن، يعمل على تكريس الثقة الاجتماعية بالدولة والنخب الحاكمة، ويسمح للحكومة والمؤسسات بالحركة والانجاز، والعكس صحيح، وإذا ماشيعت حالة الخوف، وفقدان سيطرة الدولة، وضعف حكم القانون، فسيلجأ المواطن إلى حماية نفسه، ويتحول المجتمع إلى جماعات جهوية، تحتمي بهوياتها الفرعية، مما يدفع صوب الحرب الأهلية، خاصة إذ مادعمت القيادات السياسية الشعور بالطائفية داخل المجتمع، فسيتفاقم التراجع الأمني، وتستمر مشكلة ضعف الدولة، وصولًا لانهيارها.

والعراق بعد العام ٢٠٠٣، مرَّ بمثل هذا النمط تحديدًا، وأثر ومايزال يؤثر في بناء الدولة الفاعلة، لذلك تأتي أهمية الأمن أولًا، وكفالته لمواجهة خطر إنهيار الدولة، والأمن هنا يجب أن يخلق استقرارًا داخليًا من جهة، ومجابهة التهديدات الخارجية وتأمين الحدود من

جهة أخرى، أي يجب أن يكون الأمن قومياً لا محلياً فقط، قائم على التخطيط، والتجهيز، والرقابة، والوقاية، والقدرة على الردع، من أجل تحجيم ومواجهة أي تهديد، أو مؤامرة أو تحرك داخلي وخارجي، من شأنه الاضرار بالدولة[25].

(25) المصدر السابق ، ص 10.

كذلك يجب أن يكون السلاح بيد الدولة حصرًا في كل أرجاء وحدود الدولة، يسود سلطانها وقانونها، وتسيطر وتمنع عمليات التهريب والاستيراد الحدودية للسلاح، مع نزع سلاح الجماعات المسلحة خارج اطار الدولة، عن طريق الحوار والمصالحة، والمفاوضات، ثم التدخل كمرحلة أخيرة.

العراق بحاجة إلى تحقيق عنصر الأمن، وتعزيز القدرات والتجهيزات العسكرية، والبنية التحتية لها، بما لا يستنزف موارد الدولة، ولا يفضي إلى عسكرة المجتمع، وتوحيد القرار الأمني، وبناء جهاز استخبارات قوي وفاعل، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية، واصلاحها بشكل مؤسسي خاضع للمحاسبة والرقابة والتدريب، ووضعها تحت خط إدارة منتظم، تسير فيه القرارات والقوانين على الجميع، فضلًا عن تمتين التعاون بين الأجهزة الأمنية والعسكرية، والمواطن بما يعزز شعوره بالثقة بهذه الأجهزة.

الدولة العراقية لن تستطيع خلق القدرة السيادية، مالم تكن هي الجهة الوحيدة المحتكرة للقوة والسلاح بشكل مشروع، لتكون هي الجهة الوحيدة المعبرة عن القوة الجماعية

الدولة العراقية لن تستطيع خلق القدرة السيادية، مالم تكن هي الجهة الوحيدة المحتكرة للقوة والسلاح بشكل مشروع، لتكون هي الجهة الوحيدة المعبرة عن القوة الجماعية.

ثالثًا: توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات والتنمية الاقتصادية:

أي جهد لبناء الدولة، وتمتين شرعيتها، ودعم فاعليتها، لن يكون إلَّا بتوفير احتياجات الشعب من غداء وسكن وصحة، وتعليم مناسب، فضلًا عن البنى التحتية اللازمة للعيش، من ماء، وكهرباء، وبيئة نظيفة، وطرق وجسور، ووسائل نقل، وخدمات بلدية مستمرة، من دون ذلك،

فإن جهود البناء والاصلاح نظريًا أو عمليًا، ستكون مضيعة للوقت.

سيادة العراق كدولة ذات هيبة وفاعلية، لن تحرز، مالم تضمن سد هذه الاحتياجات، لأنها مصدر شرعية لها، وضمان إبعادها عن العنف، فالعجز عن توفير هذه الاحتياجات يجعل الدولة مصدرًا للعنف، ومن ثمَّ يزول الاستقرار، وتختفي أي مظاهر للتنمية والاستثمار والبناء.

وهنا يجب الالتفات إلى المناطق البعيدة، والأطراف، والقرى، وليس واجهات المدن فحسب، فمعرفة أنَّ الدولة قوية وفاعلية، فإن دلالات ذلك تكون بتقديم الخدمات والاحتياجات في هذه المناطق، وعدم استخدام ذلك للابعاد الانتخابية فقط ،وعزلها بعد ذلك، إنما احلال استخدام كامل للأدوات والامكانيات في تلك المناطق، بوصفها مرآجًا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتساعد هذه الخطوات على بناء الثقة بالدولة وتقوية الوجود الحكومي، وأداءها لمهامها ووظائفها، في كل انحاء وأجزاء الدولة. تأمين الاحتياجات والخدمات إلى تنمية اقتصادية مستدامة، أي تعمل الدولة على توفير الموارد المالية، وتتبنى اصلاحات اقتصادية على وفق إطار قانوني، يتعاون فيه صناع القرار والأفراد.

ليس عبر رفع الأسعار وزيادة الضرائب على الأفراد والقروض والديون ذات الشروط التعسفية، لأنها سياسات تولد حالة من الامتعاض والاحتقان، وضعف الثقة بالدولة، وتؤدي إلى التضخم، والفقر، والجريمة، وعدم الاستقرار، وزيادة الفجوة الطبقية، والبديل هو الاعتماد على التجارة الخارجية، وادارة موارد الدولة بشكل سليم ومخطط لها، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق استقرار للعملة، وتحديد أولويات الانفاق، وإعطاء أولوية لتنمية الريف والاطراف والبنى التحتية، وتوفير فرص العمل، وخلق الوظائف للمؤهلين، وحسب احتياجات عملية البناء للدولة، فضلًا عن تنشيط القطاع الخاص والمختلط، وأيضًا دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير برامج تطويرية وتدريبية في مجال سوق العمل.

على الدولة أيضًا خلق بيئة داعمة للنمو والتنمية الاقتصادية، بعيدًا عن التضخم والقرارات الشعبوية، وهذا يكون من التوازن في ميزان المدفوعات، لتحقيق وفرة نقدية تساعد على البناء والتشييد، وخلق فرص عمل، ومن ثمَّ تحقيق غرض فاعلية الدولة العراقية في مجال الاحتياجات والخدمات.

رابعًا: فعالية المؤسسات ومكافحة الفساد:

بناء المؤسسات الفاعلة هو المدخل والنقطة الحاسمة لبناء دولة فاعلة على المستوى الداخلي والخارجي، فحينما تكون الدولة، دولة مؤسسات، يعني أنَّ مستلزمات التنمية الشاملة ستكون حاضرة من أجل مواجهة سيناريو الفشل والاخفاق، وتشتمل عملية بناء مؤسسات فاعلة، تكون قادرة على ضمان توافر الأطر القانونية في مؤسسات الحكم الأساسية، ويجب أن تكون هذه المؤسسات معبرة عن المجتمع، ومطالبة، وتراثه الثقافي والحضاري والمعرفي، وهذا يتطلب الاعتماد الكلي على الدولة والتوافق بين قواه الوطنية وسلطاته التنفيذية والتشريعية[26].

(26) مريم وحيد، السلطة غير المركزية : تحولات شكل السلطة في مراحل مابعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية،(مصر، ملحق العدد ١٨٩، ٢٠١٢)، ص ١٣.

إنَّ المدخل الأساس لبناء مؤسسات فاعلة في العراق، هو تفعيل وبناء صحيح للمؤسسات الرقابية، بداية من مجلس النواب، وتقوية دوره الرقابي والتشريعي، وهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، والادعاء العام، وتطوير السلطة القضائية، وضمان عدم التدخل السياسي في نطاق عملها، فأهم جزء يجب أن تعمل عليه الدولة (صناع القرار)، هو دعم شامل لمؤسسات الرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد. عبر ضمان وجود مخطط مطلق لنظام فعال في مكافحة الفساد، فهناك إجماع بأنَّ تزايد انجاز ترتيبات مكافحة الفساد سيعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة. إذ من المفروض أن تضمن المؤسسات التشريعية والرقابية تحقيق نظام نزاهة وطني، قائم على أساس قانوني فاعل، ويجعل من الأداء الفعلي للمؤسسات المتصلة بالنظام العام، طاردة للفساد، عبر تشريع قوانين فاعلة، وداعمة، وحوافز عالية، والحفاظ على استقلاليتها ومهنيتها، لأنها تعمل على زيادة فعالية المؤسسات الرسمية الأخرى، فحينما تشعر تلك المؤسسات بالرقابة والمحاسبة، وتفعيل القانون، فإنَّ مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة ستتزايد، نظراً لأهمية الرقابة

إنَّ المدخل الأساس لبناء مؤسسات فاعلة في العراق، هو تفعيل وبناء صحيح للمؤسسات الرقابية، بداية من مجلس النواب، وتقوية دوره الرقابي والتشريعي، وهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، والادعاء العام، وتطوير السلطة القضائية

والمحاسبة بالنسبة للجهات الفاعلة الرئيسة في الدولة، من أجل الدفاع عن الإصلاح المستدام والفعال.

كذلك يجب عليها رفع مستوى الوعي عن نقاط القوة والضعف داخل دائرة مكافحي الفساد وخارجها، عبر مشاريع مكافحة الفساد، وعبر توليد زخم بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد الرئيسة في العراق؛ لمعالجة المجالات ذات الأولوية في مكافحة الفساد، وتحقيق فاعلية في أداء الحكم، وزخم المؤسسات التي ترتبط بالآتي:

١- **وزارة المالية والبنك المركزي**: السياسة المالية والضريبية في العراق بحاجة إلى ثورة في تعزيز قدرة الدولة على الجباية، وانشاء نظام ضريبي مبسط، وغير معقد، مع خلق ثقافة الاسهام في دفع الضريبة المعقولة، لغرض زيادة الايرادات الضريبية المساعدة في تقديم الخدمات، مع إعادة النظر في موظفي الضرائب، واستبدال الجباة، والمخمنين، وإعادة تدقيق معاملات المحاسبة الضريبية كافة، منذ عام٢٠٠٣، ومطابقة الأرقام مع الواقع، مع زيادة الحوافز، لتقليص عقدهم صفقات جانبية مع دافعي الضرائب، وهذا يشمل الضرائب المترتبة على الشركات التجارية، التي تسجل على أنَّها خاسرة، أو رأسمالها منخفض، لتجنب دفع الضرائب.

انشاء نظام ضريبي مبسط، وغير معقد، مع خلق ثقافة الاسهام في دفع الضريبة المعقولة، لغرض زيادة الايرادات الضريبية المساعدة في تقديم الخدمات

كذلك يجب التحول من من ثقافة الريع والاستهلاك، إلى ثقافة العمل والانتاج، وهذا يتطلب بداية ضبط الحرية المطلقة لحركة رأس المال، بتمويل حر للتجارة الخارجية، وخاصة عبر مزاد العملة، وهروب رأس المال الوطني، مع مراعاة تحرير الاقتصاد الانتاجي من هيمنة الدولة، والفاعليين السياسيين المسيطرين على الثروة، والموارد، وسوق العمل العام، والخاص، بشكل متخادم، مما أدى الى ضعف انتاجية القطاع العام والقطاع الخاص، وضعف الإدّخار، والمناخ الاستثماري، وتراجع الائتمان والنظام المصرفي، وضعف المساهمة الدولية ومصادر تمويل البنى التحتية.

٢- الكمارك والمنافذ الحدودية: التي تعد معاقل للفساد، فلا بدَّ من تنفيذ محاسبة ومتابعة لمخلصي الكمارك، ومحاربة المعقبين، والسماسرة، عبر تعزيز حضور وتواجد الدولة، وتطبيق صارم للجباية الالكترونية، وتفعيل جهاز التقييس والسيطرة النوعية في كل المنافذ، والسيطرات الرئيسة، ومتابعة السلع والخدمات الداخلة للبلد، ومدى مطابقتها لمعايير الجودة والسلامة، ومتابعة أسعارها.

٣- وزارة الكهرباء: يحتاج قطاع الطاقة الكهربائية إلى إعادة النظر، إذ يعد نقص الكهرباء في العراق هو الشاغل الأكبر للكثير من الناس. فمحطات الكهرباء، وخطوط النقل في حاجة ماسة للتحديث، وقد ارتفع الطلب في المناطق المتأثرة بأزمة المهاجرين في المنطقة. كذلك فإن انخفاض أسعار النفط يضغط على المالية العامة، والوضع الأمني يجعل المستثمرين يعزفون عن ضخ أموالهم في العراق، حتى ولو لفترات قصيرة. فلا بدَّ من التوسع في القدرة الكهربائية، وإصلاح خطوط النقل، لتلبية الاحتياجات الإنمائية الأساسية للعراق، بعد عقود من الحرب وتناقص الاستثمارات. ويجب أيضًا الاستثمار في الطاقة الكهربائية مع شركات حقيقية، وفريق عمل جديد، واستبعاد الادارات غير الكفوءة، والتشجيع على الجباية، وترشيد الاستهلاك من قبل المواطنين، ومتابعة ضمان فعالية خطوط النقل والتوزيع والانتاج، من الوزارة والجهات المستثمرة.

٤- وزارتي التربية والتعليم: لا بدَّ من العمل على تحسين جودة التربية والتعليم، عبر إعادة النظر بالمناهج التربوية، والمباني المدرسية، وابتكار وسائل تعليم مناسبة، وضبط التعليم الأهلي، والأهم من ذلك المصداقية والنزاهة في أداء الامتحانات العامة للدراسة المتوسطة والاعدادية، أما الجامعات فلا بد من استخدام معايير موضوعية للتطوير من أساتذة ومباني، ومناهج متطورة، ودعم البحث العلمي، وتمويل النتاجات العلمية وتسويقها عالميًا، وإعادة النظر بالأنظمة والتعليمات الامتحانية، ونزاهة القبول، وتقليصه في الدراسات العليا، ومصداقيته وفعالية مخرجاته، ومواءمته مع سوق العمل، أي عملية ربط المدخلات مع المخرجات.

٥- مجالس المحافظات: الحلقة المهمة التي تحتاج إلى إعادة النظر هي تفعيل مجالس المحافظات وتعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات، وإلغاء إنهاء عملها، وإجراء الانتخابات وفقًا لقانون جديد، يجب أن يتلافى كل التحفظات والأخطاء التي مرت بها تجربة الحكومات المحلية في العراق، في ضوء ربط تقديم الخدمات لهذه المجالس، لأبناء محافظاتهم، وإنهاء الفساد الذي يدور عن الموازنات المخصصة لتلك المجالس منذ العام ٢٠٠٤، فلا أحد

يعرف إلى الآن حجم التخصيصات لتلك الحكومات، وكيف صرفت، وماهو أثر هذا الصرف، ولذلك لا بدَّ أن يتضمن القانون تقليص أعضاء مجلس المحافظات، وتحديد مهامهم وصلاحياتهم، وطرائق انتخابهم بالشكل الأمثل، وأيضًا تحديد حجم الموازنات، وآليات ومنافذ الصرف، ومحاسبة الهدر والفساد، عبر إعادة هيكلة الإدارة المالية للحكومات المحلية، وتحديد مهامها في إطار الخدمات، كالصحة، والبيئة، والتعليم، والبنى التحتية للمحافظات، من إسكان وإعمار، وصرف صحي، وزراعة وصناعة محلية. فضلًا عن توسيع إطار الرقابة، والمحاسبة عن التقصير، والهدر، والفساد للمحافظين، وأعضاء مجالس المحافظات السابقين والحاليين. والمعروف أن مجلس النواب العراقي أنهى عمل مجالس المحافظات، لعدم شرعية تمديد بقائها، واستجابة لمطالب المتظاهرين، لكن مازالت الآثار السياسية والاقتصادية حاضرة، كذلك فإنَّ تلك المجالس وجودها دستوري، بالنتيجة تحتاج إما إلى تعديل الدستور، أو تقنينات، لتكون فاعلة ومنتجة، ومتكاملة مع المؤسسات الاتحادية. إنَّ وجود الحكومات المحلية اللامركزية ضرورة هامة لمساعدة السلطات الاتحادية، وعادة ما يفضل الأفراد الحكم المحلي، لأنه يمثلهم بشكل أفضل، ويدرك رغباتهم، ويعرف اهتماماتهم أكثر من السلطات المركزية، وفي المجتمعات المتنوعة تكون الدولة والمجتمع بحاجة إلى تمكين هذه الوحدات الإدارية، والتوجه نحو العمل المؤسساتي المشترك محليًا ومركزيًا[27].

٦- **السياسة المائية**: يجب أن يشرع العراق قوانينًا، ويقر سياسات، ويطبق بدائل حديثة تمكينية لإدارة الموارد المائية في العراق، تبدأ من الترشيد باستهلاك المياه، وتسعيره، وتطوير وسائل الاستفاده منه، فيما يخص الري، واستثمار مياه الأمطار والمياه الجوفية، ومياه الصرف الصناعي والزراعي، وتحلية المياه المالحة وإنشاء سد على شط العرب، لتقليل الهدر والملوحة، وإرواء الأراضي الزراعية الواقعة على ضفتيه، اتباع مثل هذه القوانين والسياسات والآليات يقوي الجانب العراقي في عدم خضوعه لإرادة وضغوط الدول المتشاطئة معه، ويدفعها إلى توقيع

(27) وليم نصار، الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦، ص ٩٠.

اتفاقيات مشتركة وتديم استخدام المياه كسلاح ضد العراق.

٧- **السياسة الخارجية**: لا بدَّ من بلورة علاقات دولية متوازنة وانتهاج سياسة خارجية موحدة، فبداية من الضروري تقوية منظومة الرقابة على ملف العلاقات الخارجية في وزارة الخارجية، وتوسيع دائرة مشاركة القوى السياسية الوطنية بهذا الملف، وتوفير غطاء سياسي داعم وموحد مع توفير أدوات تنفيذ السياسة الخارجية العراقية، وكلما كانت هنالك تشاركية أوسع، وتماسك أقوى داخليًا، انعكس ذلك على صعيد الملف الخارجي، هذه الرقابة الوطنية في إعداد السياسة الخارجية العراقية وتنفيذها، تُعد أداة مهمة لإيجاد حلول للصراعات، وكابح من كوابح التدخل بالشؤون الداخلية، خاصة وأن طبيعة الصراعات الإقليمية في العراق معقدة ومتداخلة بتفاعلها مع عوامل عرقية ودينية، ومن الصعب على الحكومة بمفردها إيجاد حلول لها، في حين أنَّ العمل الحذر مع دول ووحدات الصراع قادر بشكل جماعي على اجتراح حلول للمشاكل المطروحة، وبالإمكان اللجوء إلى مايعرف بالدبلوماسية الموازية، أو الدبلوماسية الجماعية متعددة المسارات، بالاعتماد على فتح قنوات اتصال رسمية وشبه رسمية، ومشاركة فاعلين متعددي الاختصاصات، كجامعيين وخبراء مستقلين، ومراكز أبحاث ومنظمات مجتمع مدني، ورجال أعمال، ووجهاء، ومبعوثين خاصين؛ من أجل إقامة نماذج جديدة في حل النزاعات وتسوية الملفات، تدافع عن مصالح العراق، وإعطاء الزخم اللازم، لمنع ومواجهة أي تداخلات خارجية في شؤونه الداخلية[28].

٨- **السلطة القضائية**: تعدّ مؤسسة القضاء أهم وآخر رهان لاستنهاض الدولة، وبقاءها في العراق، ففي ضوء دعمها، وضمان استقلالها، يضمن مسار فاعلية الدولة، وعدم الخروج عن مسار النظام الديمقراطي، وهذا المسار ليس سهلاً، نظرًا لمحاولات القيادات السياسية التأثير على هذه السلطة، واخضاعها لأهوائهم، وكسر هيبة القضاء، والسمو فوق القانون والسيطرة على الوضع القانوني في البلاد لصالحهم، أو تعطيله.

(28) احمد عدنان الميالي، ازمة السيادة في العراق، ورقة بحثية منشورة في شبكة النبأ المعلوماتية ، في ٨ /٣/ ٢٠٢١، https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/26396 -.

إنَّ تطوير السلطة القضائية واحترامها، وعدم التدخل بشؤونها، يعني التأسيس لثقافة سيادة القانون واللجوء إليه واحترامه، ومن ثمَّ ضمان عملية بناء الدولة الفاعلة .

خامسًا: تجاوز اختلالات النظام السياسي:

لا يمكن أن تسير عملية بناء الدولة الحديثة في العراق بشكل صحيح، إلَّا إذا سارت بشكل متوازٍ مع عملية تصحيح اختلالات وعقبات النظام السياسي، كي تستكمل مسارات التحول الديمقراطي بالمجالات كافة، لأنَّ صمود واستدامة مسارات البناء الأخرى ستكون موضع شك، وتزداد فرص فشلها، وتتطلب عملية تصحيح الاختلالات عبر مراجعة الدستور العراقي، فالدستور هو الورقة الأهم التي تحدد كل شيء في الدولة، وتقود عملية البناء والاستقرار والاستدامة في ما بعد، فالدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة، ونظام الحكم، وشكل الحكومة، وينظم السلطات العامة فيها[29].

(29) احمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣-١٧٤.

قدر تعلق الأمر في العراق، يجب أن يتم العمل إما على إجراء تعديلات جوهرية لكل الثغرات التي اختبرتها الممارسة السياسية، مع تكييفات قانونية قادرة على مواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية التي مرّ بها العراق بعد 18 عام من تغيير النظام السابق، وحسم العديد من المواد العالقة والقابلة للتأويل، ومنها المادة 76 المتعلقة بتفسير الكتلة النيابية الأكثر عددًا، لجعلها منسجمة مع النظام الانتخابي المقترح إقراره، الذي يفضي إلى اعتماد آلية النظام الفردي لأعلى الأصوات، بصيغة الدوائر المتعددة في المحافظة الواحدة، لحسم إشكالات تشكيل الحكومة، وقبلها تكليف رئيسها، وأيضًا حسم المادة 65 من الدستور المتعلقة بمجلس الاتحاد، ليكون النظام برلمانيًا فعلًا، لا نيابيًا فقط، والنظر بمسألة الفيدرالية ومجالس المحافظات وقضية العلاقة بين الإقليم والسلطة الاتحادية والمحافظات، وإعادة رسم هذه العلاقة بما ينسجم والواقع السياسي الحالي، ومنها المادة 140 والمواد 111 إلى 115، وكذلك إعادة النظر بالمادة 81 والمادة 61 و 64 المتعلقة بتوضيح آليات استقالة الحكومة، وسحب الثقة منها،

ودور رئيس الجمهورية والمدد الدستورية، وماهية بدائل عدم الالتزام بتلك المدد، وماذا يحصل، وأيضًا تثبيت وضع حكومة تصريف الأعمال وتكييف وضعها الدستوري والقانوني، والأهم من ذلك كله رفع الفيتو الوارد في المادة 142 الخاصة بتعديل الدستور ورهنه بإرادة ثلثي ناخبي ثلاث محافظات، وجعل التعديلات الدستورية بأغلبية النصف زائد واحد، لجميع ناخبي محافظات العراق، ليتحول الدستور العراق من دستور جامد إلى دستور مرن حيوي، بالإمكان تعديله حسب المعطيات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

هذه التعديلات ضرورية؛ لسحب بساط عجز الطبقة السياسية الحالية عن تطبيق الدستور كما هو، فهي تستغل الثغرات فيه من جهة، وتنتهكه من جهة أخرى، ولم تقدم تنازلات أو حلول، أو إنجاز ملحق اضافي للدستور، يتضمن مجموعة من القواعد الدستورية، وفقًا لقواعد تعديل الدستور النافذ بموجب المادة ١٤٢ منه، تراعي ماجاء في المادة ١٢٦، يعالج كل الارتباكات والغموض للمواد القابلة للتأويل، ويعمل على اجتراح مرحلة سياسية جديدة، تتضمن احتواء مطالب واحتياجات الشعب العراقي من ناحية شكل النظام السياسي، ومخرجاته بشكل كامل، وعرض هذا الملحق على الاستفتاء[30].

على الرغم من أنَّ النظام السياسي العراقي برلماني، ودستوره من أكثر الدساتير تقدمًا في المنطقة من ناحية الحقوق والحريات، ونوعية النظام السياسي، وعلى الرغم من احتياجه إلى التعديلات المذكورة أعلاه، إلَّا أن اخفاق الأداء الانجازي للحكومات المتعاقبة، لم يكن سببها طبيعة ونوعية وشكل النظام السياسي والدستوري، إنما بسبب اخفاق الطبقة السياسية الحاكمة، التي تختلق الأزمات تحت مبررات أنَّ النظام السياسي مأزوم، هذه القوى جعلت النظام السياسي قائم على أساس المحاصصة الطائفية، والسياسية، والتوافقية، مستغلة الثغرات الدستورية والقانونية، لتغطية العجز في إيجاد حلول ومعالجات للإحباطات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، لتستأثر بالسلطة والمصالح عبر التشبث بالهويات والمذاهب والخوف من الآخر،

(30) احمد عدنان الميالي ، ازمة نظام ام طبقة سياسية؟ ورقة بحثية منشورة في شبكة النبأ المعلوماتية ، في ٢٠١٩/١٢/٢٢، https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/21597

ووضع الهاجس الأمني شماعة لعدم تقديم أي شيء لتكون خانة ممارسة الفساد والسكوت عنه بديلًا عن خانة الإنجاز والنجاح [31].

(31) المصدر السابق نفسه

في النهاية لا يمكن تحقيق مسارات بناء دولة فاعلة في العراق اعتمادًا على قواه الحاكمة فحسب، من دون تماسك اجتماعي داعم، وضاغط باتجاه عملية البناء، وهذا الدعم والتماسك والتفاعل مابين القيادة والمجتمع، يشكل ضماناً لاستدامة عملية البناء بالشكل الصحيح دون أن تتاثر بتغيير القيادات، فالقيادة تذهب لكن المؤسسات، تبقى ولا تتأثر بحكومة أو قيادة جديدة، تعمل على تفكيك أي منجز، أو عملية بناء من أجل شخصنة السلطة، أو نسف جهود من سبقها.

الخاتمة والنتائج:

إنَّ ما تم عرضه على مستوى الإشكاليات والحلول، يصل بنا إلى وضع مجموعة من النتائج تمخضت في ضوء البحث، وهي كما يأتي:

١. تتطلب عملية بناء الدولة الحديثة، واخراجها من الهشاشة، والضعف، والفشل، إلى الفاعلية، مجموعة من التضحيات والتكاتف بين القيادة والمجتمع، وتحديد واضح للحقوق والواجبات، فبدون تعبئة الأفراد حسب خطط وجداول القيادات الحاكمة في عملية النهوض بالدولة، لن يكون هنالك بناء واصلاح وفعالية.

٢- الدالة الأساسية لمفهوم بناء الدولةالحديثة، هو تقوية المؤسسات القائمة، واستحداث مؤسسات جديدة فاعلة، تكون قادرة على أداء التزاماتها، بعيدًا عن التاثيرات والأهواء والأمزجة السياسية، وتخضع للقانون لا غير.

٣- هنالك أبعاد عدة ومجالات لعملية بناء الدولة الفاعلة، تتضافر وتتداخل بعضها مع بعض الآخر، أهمها المجال السياسي المبني على تصميم نظام سياسي رصين، قادر على إدارة التنوع، واختلاف المصالح والمطالب، سيعمل على توزيع وانتشار القوة بشكل متوازن بين الجماعات المتنافسة، فضلًا عن أهمية الأبعاد الأخرى، الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية.

٤- هنالك معوقات تواجه بناء الدول الخارجة من الصراع، أو الأنظمة الشمولية المسقطة، والعراق أحدها، وتتجسد هذه المعوقات بلعنة الجغرافية، والموارد، والدول المجاورة، وطموحاتها الإقليمية، واعتبار العراق أحد مشاريع تنمية تلك الطموحات، عبر الابقاء عليه ضعيفًا، هشًا، تابعًا لها، ولمصالحها، فضلًا عن أزمة القيادة، وأزمة المشروع الوطني، واستشراء الفساد واختلالات النظام السياسي والدستوري والبيرقراطية.

٥- هنالك مقومات عدة، بامكان صناع القرار، وتعاضد المجتمع، وتوافر الإرادة، والالتزام السياسي في التماسها قولًا وفعلًا، لتكون مدخلًا لاستنهاض الدولة الحديثة في العراق، أهمها توفير الأمن، والخدمات، والتنمية الاقتصادية، ونزع السلاح، ومكافحة الفساد، وتفعيل المؤسسات الرسمية كافة، واحلال القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء.

التوصيات:

يحتاج العراق إلى قادة، ونخب، وأفراد قادرين على تصميم استراتيجية جديدة شاملة للتنمية، لإعادة بناء أسس الدولة الحديثة المعاصرة الفاعلة، لضمان قوتها وفاعليتها، وكالاتي:

١- **التعليم**: يجب أن يكون له المكانة الأولى في هذه الاستراتيجية، عبر أبعاده عن شبح الشعارات والدعاية الانتخابية، والمتاجرة السياسية، بدون تعليم رصين متقدم معرفياً وتكنولوجياً، لا يمكن الحديث عن تنمية واصلاح وبناء.

٢- **القضاء**: تطوير السلطة القضائية، وضمان حياديتها، وابعاد السياسة عنها، أهم المداخل لبناء الدولة الفاعلة، فبدون هيبة للقضاء، والقانون، سيتحول المجتمع إلى حالة فوضى وسياسة الغاب.

٣- **الأمن القومي**: مغادرة عقلية عسكرة المجتمع، وبناء منظومة أمنية متكاملة، ومتقدمة سيبرانيًا، تعتمد على المخابرات، والوقاية، والمعلومات، والاتصالات، والتسليح المتطور، من دون استنزاف للموارد، مع إعادة هيكلة عسكرية أمنية شاملة، تتطابق مع الواقع والتقدم الحاصل في العالم المتقدم.

٤- **الشباب والخبراء**: أهم شريحتين يجب الاعتناء والاهتمام بهما وبدونهما لاتبنى الدولة، فلا بدَّ من احتضان الشباب ورعاية الخبراء والتكنوقراط من ناحية توسيد الأمر السياسي لهم، من جهة ووضع استراتيجية خاصة للشباب في العمل وتنمية القدرات ودعم المشاركة السياسية في صنع واتخاذ القرار من جهة أخرى.

٥- **سياسات الدمقرطة**: يجب عدم التفكير بالنزعة الفردية، أو السلطوية، أو العودة للحكم المركزي، وتقوية الواحدية على حساب التعددية في الدولة والمجتمع، بل العكس صحيح، إذ لا يوجد نظام أفضل من النظام النيابي، القائم على أساس التنافس الانتخابي الحر والنزيه، فقط ضمان هذين المعطيين سيكون بوابة لمخرجات بناء دولة مؤسسات فاعلة .

قائمة المصادر:

أولًا: الكتب العربية والمترجمة:

1- أحمد سيد حسين دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٥.

2- عاطف عطية، الدولة المؤجلة : دراسة في معوقات نشوء الدولة والمجتمع المدني في لبنان، بيروت، دار بيسان، ٢٠٠٠.

3- عاطف عطية، المجتمع، الدين، والتقاليد، بحث في اشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة، لبنان، جروس برس للنشر، 1992.

4- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة : مجاب الامام، الرياض، دار العبيكان ، ٢٠٠٧.

5- مايكل نايتس ، مستقبل قوات الامن العراقية، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦.

6- هاني خميس ، رأي المال الاجتماعي ، سلسلة مفاهيم ، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، ٢٠٠٨.

7- وليم نصار، الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.

ثانيًا: المجلات والبحوث:

1- أحمد عدنان الميالي، أحمد عبد الهادي، الديمقراطية والمشروع الوطني العراقي، بحث منشور في مجلة اوروك، جامعة المثنى ، كلية التربية الاساسية، المجلد التاسع، العدد الرابع، ٢٠١٦.

2- ريتشارد كابلان: السلطة الدولية وبناء الدولة: حالة البوسنة والهرسك ، مجلة الحوكمة العالمية ،ايلزبيري المملكة المتحدة ، المجلد ١٠ ، العدد. ١ ، ٢٠٠٤.

3- مريم وحيد، السلطة غير المركزية : تحولات شكل السلطة في مراحل مابعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مصر، ملحق العدد ١٨٩، ٢٠١٢.

ثالثًا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

-1 عباس علي محمد ، الامن والتنمية : دراسة حالة العراق للمدة من ١٩٧٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق ، ٢٠١٠.

رابعًا: الانترنيت:

1- احمد عدنان الميالي، العراق بحاجة الى قادة بناء لاقادة صراع، ورقة بحثية منشورة في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ٢٠٢٠/٨/١٠ على الرابط التالي http://mcsr.net/news592.

2- احمد عدنان الميالي، ازمة السيادة في العراق، ورقة بحثية منشورة في شبكة النبأ المعلوماتية ، في ٨ /٣ / ٢٠٢١، https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/26396 -.

3- احمد عدنان الميالي ، ازمة نظام ام طبقة سياسية؟ ورقة بحثية منشورة في شبكة النبأ المعلوماتية ، في ٢٠١٩/١٢/٢٢، https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/21597 -،

4- احمد عدنان الميالي : تأثير السياسات المائية للدول المجاورة على العراق وسبل المواجهة، ورقة بحثية منشورة في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٠ /٩ / ٢٠٢٠ على الرابط التالي : http://mcsr.net/news602 -.

5- احمد عدنان الميالي، التطورات الجيوسياسية في المنطقة وانعكاساتها على العراق، ورقة بحثية منشورة في مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٩ / ٥ / ٢٠٢١، http:// mcsr.net/news671.

6- حمد عدنان الميالي، نزع سلاح الجماعات المسلحة : الخيار الوحيد لبقاء الدولة، صحيفة الكلمة اللندنية، ٣ ايلول، http://kalemeh.net.temp.link/?p=9250

7- برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، https://www.oecd.org/mena.- ((OECD

8- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المسح العنقودي متعدد المؤشرات للعام ٢٠١٨،

http://cosit.gov.iq/ar /